



Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



The accounting dimension of the COVID-19 pandemic and its reflection on the results of financial indicators as a basis for evaluating the financial performance of economic units: An applied study on a sample of companies registered in the Iraq Stock Exchange

Srod Titan sarhan*^A, Ahmed Mohamed Khalil Abdel Hafeez ^B

^A College of Administration and Economics/University of Duhok

^B College of Administration and Economics/Salahaddin University-Erbil

Keywords:

Financial performance, COVID-19 pandemic, Financial performance measurement

ARTICLE INFO

Article history:

Received 28 Nov. 2024

Accepted 19 Jan. 2025

Available online 30 Jun. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Srod Titan sarhan

College of Administration and
Economics/ University of Duhok



Abstract: The current study aims to study the impact of the Covid (19) pandemic on the financial performance of some selected Iraqi sectors. The study targets Iraqi companies listed on the Iraq Stock Exchange, which belong to the following sectors (industrial, tourism and hotels). Where (10 companies belonging to the industrial sector, and 4 companies belonging to the tourism and hotels sector) were selected, and to highlight the impact of the Corona pandemic on these companies, the comparative analytical approach was relied upon to evaluate the financial performance during the period from 2018 to 2022, which was classified into three periods (pre-pandemic period, pandemic period, post-pandemic period), and through the results of the analysis, a number of results were reached, the most important of which was that the pandemic negatively affected the results of the indicators used to evaluate the financial performance of some companies selected as a sample for the study, while it did not affect the results of these indicators for some other companies, in addition to the fact that the negative impact included certain sectors (tourism and hotels sector) more than other sectors (industrial sector), which is attributed to the nature of the type of activity carried out by these companies and the extent of its association with the special circumstances that accompanied the pandemic.

البعد المحاسبي لجائحة COVID-19 وانعكاسه على نتائج المؤشرات المالية كأساس لتقييم الأداء المالي للوحدات الاقتصادية: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية

أحمد محمد خليل عبد الحافظ
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة صلاح الدين

سرود تيتان سرحان
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة دهوك

المستخلص

تهدف الدراسة الحالية إلى دراسة تأثير جائحة كوفيد (19) على الأداء المالي لبعض القطاعات العراقية المختارة. تستهدف الدراسة الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والتي تنتمي إلى القطاعات الآتية (الصناعية الفنادق والسياحة). إذ تم اختيار (10) شركات تنتمي للقطاع الصناعي، و4 شركات تنتمي لقطاع السياحة والفنادق، ولإبراز أثر كوفيد (19) على تلك الشركات فلقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي المقارن لتقييم الأداء المالي خلال الفترة من العام 2018 إلى العام 2022 والتي تم تصنيفها إلى ثلاث فترات (فترة قبل الجائحة، فترة الجائحة، فترة ما بعد الجائحة)، ومن خلال نتائج التحليل فلقد تم التوصل إلى عدد من النتائج وكان من أهمها هو أن الجائحة أثرت بشكل سلبي على نتائج المؤشرات المستخدمة لتقييم الأداء المالي لبعض الشركات المختارة كعينة للدراسة، بينما لم تؤثر على نتائج هذه المؤشرات لبعض الشركات الأخرى، فضلاً عن أن التأثير السلبي شمل قطاعات معينة (قطاع السياحة والفنادق) أكثر منه في القطاعات الأخرى (القطاع الصناعي)، وهو ما يعزى لطبيعة نوع النشاط الذي تقوم به هذه الشركات ومدى ارتباطها بالظروف الخاصة التي رافقت الجائحة.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، جائحة كورونا، قياس الأداء المالي.

1. المقدمة

لقد واجه المشهد التجاري العالمي تحديات كبيرة بسبب جائحة كوفيد-19، إذ أدت عمليات الإغلاق والحجر الصحي وتقييد الحركة إلى إدخال العديد من العقبات أمام سلسلة التوريد. ويعرض هذا الوضع استمرارية تشغيل الوحدات الاقتصادية عبر مختلف القطاعات، والتي تشمل مجموعة متنوعة من الكيانات، سواء كانت شركات كبيرة أو شركات صغيرة ومتوسطة الحجم، للخطر. وعلاوة على ذلك، أدى الوباء إلى إغلاق وتصفية العديد من الوحدات الاقتصادية، مما أدى إلى اضطرابات كبيرة في الأنشطة الاقتصادية الدولية والخسائر المترتبة على ذلك في جميع القطاعات، بما في ذلك الصناعات الصناعية والتجارية والخدمية، مما أثر على القطاعين الخاص والحكومي في جميع أنحاء العالم. وفي ضوء التداعيات المستمرة لهذه الجائحة، والتي لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا، شهد العالم انخفاضاً في الإنتاج والمبيعات والخدمات التي تقدمها العديد من الوحدات الاقتصادية، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات والأرباح لهذه الكيانات. ونتيجة لذلك، تأثر الأداء المالي للعديد من الوحدات الاقتصادية بدرجات متفاوتة. يعد الأداء المالي مقياساً أساسياً لتقييم استقرار الوضع المالي للكيانات الاقتصادية وتحديد قدرتها على تحقيق الأهداف الموضوعية، ويتم تقييم هذا الأداء عادة من خلال سلسلة من مؤشرات القياس التي تتأثر نتائجها بعوامل داخلية وخارجية مختلفة تتقلب بناءً على الظروف السائدة المحيطة بالوحدة الاقتصادية قيد الدراسة. وقد دفع الباحثين إلى استكشاف موضوع

الدراسة الحالية بسبب وجود العديد من الدراسات المفهرسة في هذا المجال. لم يتم فحص فعالية أدوات القياس أو المؤشرات هذه بشكل شامل في سياق المواقف غير النمطية، مثل الأوبئة والأزمات الصحية، وخاصة الظروف المحيطة بجائحة كوفيد-19. ستركز هذه الدراسة على الأداء المالي لعينة من الوحدات الاقتصادية المسجلة أو المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والتي تشمل قطاعات متنوعة بما في ذلك الصناعة والسياحة والفنادق. من أجل تقييم فعالية أسس القياس المستخدمة في ظل الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كوفيد-19، وتحقيق الأبعاد النظرية والعملية لهذا الدراسة، تنقسم الدراسة إلى خمسة أجزاء مقدمة، الإطار المنهجي العام للدراسة ودراسات سابقة، الإطار النظري للدراسة، الدراسة التطبيقية، والاستنتاجات والمقترحات

2. الإطار المنهجي العام للدراسة ودراسات سابقة:

2-1. الإطار المنهجي للدراسة

2-1-1. مشكلة الدراسة: تسبب تفشي جائحة COVID-19 في إحداث أضرار جسيمة في مجالات ونواحي الحياة المختلفة والتي يعد من أهمها النواحي الاقتصادية، وتأثرت جميع القطاعات التي تمثل المرتكزات الأساسية للدول حول العالم بدون استثناء، وكان من الطبيعي في هذه المرحلة أن تتأثر مهنة المحاسبة بهذه الظروف الاستثنائية التي لم تسبق للمهنة وأن واجهتها منذ الأزمة الاقتصادية المالية العالمية في العام (2008)، إذ أثرت الظروف غير العادية التي صاحبت وتلت الجائحة في الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية فضلاً عن تأثيرها في التدفقات النقدية الحالية (حينها) والمستقبلية لكثير من الوحدات الاقتصادية حول العالم، وهو ما أثر بالتالي في سلامة تقدير وتقييم عناصر القوائم المالية وبذلك فلقد وقفت مهنة المحاسبة حائرة أمام هذه المشكلة وهو ما تسبب في قصور المحاسبين عن إمكانية إعداد القوائم والتقارير المالية وفقاً لطرق القياس وأساليب الإفصاح المتبعة في الظروف العادية، وكانت الآثار الأولية لهذه الجائحة محسومة بشكل كبير في مجال العمل المحاسبي في الوحدات الاقتصادية إذ أدت إلى خلق حالة عدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ بالمستقبل وبالتالي إلى ظهور العديد من الحالات الاستثنائية التي لم تغطيها المعايير الدولية أو القواعد المحاسبية المحلية مما وضع الوحدات الاقتصادية في مخاطر لم يسبق وإن واجهتها من قبل، وأصبحت الشركات أمام وضع جديد يستدعي ضرورة إعادة تقييم أدائها المالي سواء ما يتعلق منها بتقييم السيولة أو الربحية أو المديونية وغيرها من التقييمات التي يمكن من خلالها اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة هذه الجائحة وتبعاتها وما يترتب على هذه القرارات من نتائج مستقبلية. ويمثل السؤال عن مدى تأثير (انعكاس) حقيقة عدم عدالة القوائم المالية المعدة في ظل الظروف الاستثنائية (حالة جائحة COVID-19) في سلامة نتائج المؤشرات المالية ومن ثم مدى ملائمتها للحكم على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية التساؤل الرئيس لهذه الدراسة والذي يمكن أن يتفرع عنه الأسئلة البحثية الآتية:

- أ. ما هو تأثير إعداد القوائم المالية في ظل ظروف جائحة COVID-19 على نتائج مؤشرات الأداء مقاسة باستخدام (نسبة التداول)؟
- ب. ما هو تأثير إعداد القوائم المالية في ظل ظروف جائحة COVID-19 على نتائج مؤشرات هيكل رأس المال مقاسة باستخدام (نسبة المديونية)؟
- ج. ما هو تأثير إعداد القوائم المالية في ظل ظروف جائحة COVID-19 على نتائج مؤشرات الربحية مقاسة باستخدام (معدل العائد على الموجودات)؟

2-1-2. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الحالية قياس التأثير التفاضلي لجائحة COVID-19 على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية (عينة الدراسة) بصورة كمية بالاعتماد على القوائم والتقارير المالية الصادرة عن تلك الوحدات والمفصح عنها في سوق العراق للأوراق المالية.

3-1-2. أهمية الدراسة: تتبع أهمية الدراسة الحالية من مساهماتها في الجوانب الآتية:
أ. أهمية المعرفة والاطلاع على المعالجات والممارسات المحاسبية المتبعة في ظل الظروف الاستثنائية (حالة جائحة COVID-19)، وموقف الجهات المنظمة والراعية لمهنة المحاسبة من تلك المعالجات والممارسات.

ب. أهمية نتائج تقييم الأداء المالي للوحدات الاقتصادية من وجهة نظر إدارات تلك الوحدات للوقوف على حقيقة وضعها المالي وخاصة في ظل الظروف الاستثنائية (حالة جائحة COVID-19)، وبما يجعلهم قادرين على إجراء التعديلات على هيكل الأعمال ووضع الاستراتيجيات الملائمة فضلاً عن تمكينهم من تنفيذ الأنشطة التشغيلية التي تلبي اتجاهات الاستهلاك خلال الظروف الاستثنائية لمساعدتهم في استعادة القدرة على التعافي في الأعمال.

4-1-2. فرضيات الدراسة: تتبنى الدراسة في ضوء المشكلة البحثية وأهدافها بالفرضية الرئيسية الآتية: " وجود تأثير لكوفيد (19) على نتائج مؤشرات (الأداء، هيكل رأس المال، والربحية) " وتنقسم على الفرضيات الفرعية الآتية:

أ. الفرضية الفرعية الأولى: "وجود تأثير سلبي لكوفيد (19) على نتائج مؤشرات الأداء مقاسة باستخدام (نسبة التداول)"

ب. الفرضية الفرعية الثانية: "وجود تأثير سلبي لكوفيد (19) على نتائج مؤشرات هيكل رأس المال مقاسة باستخدام (نسبة المديونية)"

ج. الفرضية الفرعية الثالثة: "وجود تأثير سلبي لكوفيد (19) على نتائج مؤشرات الربحية مقاسة باستخدام (معدل العائد على الموجودات)"

5-1-2. منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات: للوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها فقد اتبع الباحثون المدخل الاستنباطي لصياغة الفرضيات البحثية من خلال تحليل المعلومات الواردة في المصادر المتعلقة بموضوع الدراسة من وثائق رسمية ورسائل وأطاريح جامعية، وكذلك من البحوث المنشورة فضلاً عن الكتب العلمية والبحوث والمقالات العلمية المحكمة ذات الصلة بموضوع الدراسة لاستنباط فرضيات الدراسة، والمدخل الاستقرائي إذ تم الاعتماد على المدخل والذي سيتم فيه الاعتماد على مدخل التوصيف الكمي للظاهرة المدروسة (Qualitative Phenomenological Approach) وذلك من خلال الاعتماد على المعلومات المالية الواردة في القوائم والتقارير المالية للوحدات الاقتصادية (عينة الدراسة) والمفصح عنها في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من (2018-2022).

6-1-2. مجتمع وعينة الدراسة: استناداً إلى طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها التطبيقية فقد تمثلت عينة الدراسة بمجموعة من الشركات قطاع (الصناعية والسياحة والفنادق) في سوق العراق للأوراق المالية من المجتمع وهي شركات الموجودة في سوق العراق للأوراق المالية، والتي تم اختيارها وفق لطبيعة وإمكانية الدراسة والمحددات الزمنية والاقتصادية للدراسة.

2-1-7. حدود المكانية والزمانية للدراسة:

1. **الحدود المكانية:** سيتم لأغراض الدراسة تحليل القوائم المالية للوحدات الاقتصادية (عينة الدراسة) المسجلة أو المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
2. **الحدود الزمانية:** سيتم لأغراض الدراسة تحليل القوائم المالية للوحدات الاقتصادية (عينة الدراسة) للفترة الزمنية (2018-2022) والتي تمثل:
 العام 2018 – 2019 (فترة ما قبل الجائحة)
 العام 2020 (فترة الجائحة)
 العام 2021 - 2022 (فترة ما بعد الجائحة) (التعافي)

2-2. دراسات سابقة

أ. دراسة (Devi et al., 2020):

“The Impact of COVID-19 Pandemic on the Financial Performance of Firms on the Indonesia Stock Exchange”.

"تأثير جائحة كورونا على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق اندونيسيا للأوراق المالية"
 هدفت الدراسة فحص تأثير كوفيد (19) على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق اندونيسيا للأوراق المالية، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الدراسة هي: شهدت بعض الشركات زيادة في نتائج نسبة كل من الرافعة المالية، ونسبة النشاط قصير الأجل، وشهد كل من قطاع العقارات، البناء، التمويل، التجارة، الخدمات، والاستثمار انخفاضاً في كل من نسب السيولة، ونسب الربحية، وشهد قطاع السلع الاستهلاكية زيادة في كل من نسبة السيولة، نسبة الربحية، ونسب النشاط، مقابل الانخفاض في نسبة الرافعة المالية. وأوصت الدراسة يمكن استخدام نتائج هذه الدراسة كمصدر للمعلومات للجهات الحكومية فيما يتعلق بأهمية توفير وتقديم الحوافز الضريبية المناسبة للقطاعات الأكثر تأثراً بالجائحة، ويمكن استخدام نتائج هذه الدراسة كمصدر للمعلومات لأصحاب المصالح ومن أهمهم المستثمرين الحاليين والمحتملين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية أثناء فترات الأزمات كذلك الأزمة الناتجة عن كوفيد (19) الحالية.

ب. دراسة (Ozili, 2021):

“Accounting and Financial Reporting During a Pandemic”

"المحاسبة وإعداد التقارير المالية خلال الجوائح"

هدفت الدراسة مناقشة بعض الممارسات والتقنيات المحاسبية وخيارات الإدارة التي يمكن استخدامها عند إعداد التقارير المالية للشركات في أوقات الأزمات الصحية (الجوائح أو الأوبئة) لتحسين نتائج أعمالها والتقليل من الأثر السلبي لهذه الأزمات على النتائج المفصح عنها في التقارير المالية (محاسبة القيمة العادلة، تسوية الدخل، إدارة الأرباح). ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن للممارسات والتقنيات المحاسبية المستخدمة من قبل معدي التقارير المالية أن تلعب دوراً مهماً في تحسين صورة الشركة في الأوقات غير الطبيعية أو الاستثنائية (كأوقات الأزمات الصحية والجوائح)، وإظهار نتائجها بصورة أفضل مما هي عليه في الواقع. وأوصت الدراسة إعادة توجيه مجالات البحوث المحاسبية نحو التركيز على الدور الذي يمكن أن تلعبه الممارسات والتقنيات المحاسبية لتحسين نتائج أعمال الشركات في أوقات الأزمات.

ج. دراسة (الخرجي، 2021)

"أثر جائحة كورونا على الاداء المالي للمصارف التجارية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العربية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر كوفيد (19) على الأداء المالي للبنوك التجارية العربية ولتحقيق الهدف أعلاه، خلصت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي قوي كوفيد (19) على الأداء المالي للبنوك التجارية العربية في العالم. البنوك التجارية التي شملتها الدراسة، مما أدى إلى انخفاض صافي الأرباح المجمعة في العام الماضي 2020 مقارنة بالعام السابق على المستوى العام. وأوصت الدراسة البنوك العربية باتباع سياسة الحيلة والحذر لمواجهة المخاطر المستقبلية التي قد تتعرض لها، حتى لا تتعرض للخسائر والمشاكل المالية التي تعرضت لها خلال هذه الجائحة جراء السياسات النقدية التي تنتهجها الدول العربية. دعم البنوك المركزية للبنوك التجارية مما ساعد كثيراً في مكافحة... الوباء وآثاره السلبية وخروج البنوك منه بأقل الخسائر.

3. الإطار النظري للدراسة:**3-1-1 كوفيد (19) وأبعادها المحاسبية**

3-1-1-1 الحاجة إلى إعادة تقييم وتصنيف بعض العناصر أو البنود المهمة في القوائم المالية: يتم تقييم العديد من العناصر في القوائم المالية وفقاً لطرق معينة ومحددة مفروضة على الوحدات الاقتصادية وفقاً لمعيار دولي أو محلي أو حتى نظاماً محاسبياً معيناً (كالنظام المحاسبي الموحد)، وتتباين أهمية هذه العناصر ونوعها ومدى تعقد أو سهولة تقييمها تبعاً لعوامل متعددة سواء ما يتعلق منها بعوامل الإعراف والقياس والإفصاح عنها ومدى تعلق هذه العوامل بمعدي القوائم المالية من جانب، ومستخدميها الداخليين والخارجيين من جانب آخر. وبحسب رؤية الباحث فإن من أهم العناصر أو البنود التي كانت مجالاً للنقاش والجدل هي ما يأتي:

3-1-1-1-1 النقد والنقد المعادل: يعرف معيار المحاسبة الدولي (IAS 7 - بيان التدفقات النقدية) معادلات النقد بأنها "استثمارات قصيرة الأجل تتميز بسيولتها العالية وقابليتها للتحويل إلى مبالغ نقدية معروفة بسهولة، فضلاً عن أنها لا تخضع لمخاطر كبيرة للتغيرات في القيمة"، ولقد أدى انتشار كوفيد (19) إلى انخفاض قيمة بعض أسواق المال والصناديق الأخرى بشكل ملحوظ، وتتضمن بعض صناديق أسواق المال شروطاً تسمح لمدير الصندوق بتقييد الاسترداد في الأحداث غير المحتملة والتي قد يكون أحدها نتيجة جائحة كورونا، وهنا يجب على إدارة الشركة أن تأخذ بنظر الاعتبار ما إذا كانت الاستثمارات التي تم تصنيفها سابقاً كمعادلات نقدية مستمرة في تلبية التعريف في ضوء هذه الانخفاضات في القيمة و/ أو القيود المفروضة على الاسترداد أو الحاجة إلى إعادة تصنيف الاستثمارات من معادلات النقد (PwC, 2020: 4).

3-1-1-2 المخزون: يتم تقييم المخزون وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (IAS 2 - المخزون) بسعر الكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق (NRV) أيهما أقل مع الاعتراف بالمخزون كأصل (موجود) وتحويل قيمته من فترة إلى فترة لاحقة لحين الاعتراف بالإيرادات المرتبطة به، وفي ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة (كذلك التي حدثت خلال جائحة كورونا) فقد يكون قياس صافي القيمة الحالية أمراً أكثر صعوبة عنه في الظروف القياسية أو الاعتيادية، وقد يتطلب كذلك طرقاً أو افتراضات أكثر تفصيلاً، وفي حالة تحقق الخسائر كنتيجة لانخفاض قيمة المخزون، فإن هذه الخسائر ستظهر في المدة أو الفترة التي حدثت فيها على أن يتم الاعتراف بها أو تعويضها كمكاسب في الفترات اللاحقة

عند ارتفاع قيمة المخزون مرة أخرى. (SNG Grant Thornton, 2020: 15)، ولقد كان من أحد أهم تداعيات كوفيد (19) هو انخفاض الطلب على بعض المنتجات وهو ما أدى إلى التأثير المباشر على أسعار بيع تلك المنتجات من جانب، والانخفاض الكبير في معدل دوران المخزون لتلك المنتجات من جانب آخر، وهو ما ترتب عنه الانخفاض الكبير في صافي القيمة القابلة للتحقق لهذه المنتجات (Richter, 2020: 5)، وعدم القدرة على استرداد تكلفة المخزون إذا زادت التكاليف المقدرة للإتمام أو التكاليف المقدرة أن يتكبدها لإنفاذ البيع، ومن ثم يجب تخفيض قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق بحيث لا تزيد قيمته على المبالغ المتوقعة أن تتحقق من بيعه أو استخدامه، ووفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (IAS 2) فإن تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقق ينبغي أن تستند إلى أفضل الأدلة التي يمكن الاعتماد عليها والمتاحة في وقت إجراء التقديرات للمبلغ المتوقع أن يحققه المخزون، وتأخذ هذه التقديرات في الحسبان تقلبات السعر أو التكلفة التي تتعلق بشكل مباشر بالأحداث التي تقع بعد نهاية الفترة وذلك بالقدر الذي تؤكد به تلك الأحداث الظروف القائمة في نهاية الفترة. (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2020: 14).

3-1-1-3. عقود الإيجار: أدت الظروف التي فرضتها كوفيد (19) إلى التأثير على الالتزامات المنصوص عليها في عقود الإيجار بين طرفي العقد، وذلك من خلال طلب الطرف المستأجر لإعفاءات محددة عن هذه الالتزامات أو مطالبة المؤجر بمزايا أخرى، وهو ما أوجد ضرورة ملحة لإجراء بعض التعديلات الجوهرية على بعض عقود الإيجار وبما يتناسب مع فداحة الآثار الاقتصادية التي سببتها الجائحة، ونظراً لأهمية هذا الموضوع وحدثة تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IAS 16- عقود الإيجار) (في حينها) فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية نشرة خاصة أوضح فيها الكيفية التي يمكن من خلالها الالتزام بتطبيق متطلبات هذا المعيار في تلك الظروف، والتي تنطوي على ممارسة الاجتهاد من قبل الإدارة أخذاً في الحسبان عدداً من العوامل المتعلقة بالتغيرات في التزامات عقود الإيجار والتي كان من أهمها ما إذا كانت تلك التغيرات جزءاً من الشروط والأحكام الأصلية لعقد الإيجار. (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2020: 15)، والتي نشأت بشكل مباشر عن تعديلات في عقد الإيجار نفسه أو بشكل غير مباشر عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومات لمواجهة ظروف الجائحة.

3-1-1-4. الانخفاض أو الهبوط في قيمة الأصول: يُنظم معيار المحاسبة الدولي (IAS 36- انخفاض قيمة الأصول) كيفية قياس الانخفاض أو الهبوط في قيمة الأصول وكيفية الإفصاح عن ذلك بما في ذلك الإفصاح عن الانعكاسات الناتجة عن الانخفاض أو الهبوط في القيمة على الفترات اللاحقة في حالة ظهور مؤشرات على ذلك، كما يعرض المعيار عدداً من المؤشرات الداخلية والخارجية التي يجب أخذها بنظر الاعتبار فيما إذا كانت الأصول طويلة الأجل قد انخفضت قيمتها كحدوث تغييرات كبيرة خلال الفترة (أو توقع حدوثها في المستقبل القريب) في البيئة التقنية أو السوقية أو الاقتصادية أو النظامية التي تعمل فيها الشركة، ووجود تأثيرات سلبية لهذه التغيرات على الشركة أو زيادة القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة على رسميتها السوقية. (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2020: 11) وتشتمل مؤشرات انخفاض القيمة على تغييرات مهمة لها أثرها السلبي على الشركات سواء كانت هذه التغيرات قد وقعت خلال الفترة أو أنها ستقع في المستقبل القريب في الأسواق التي تعمل فيها هذه الشركات. (محمود وحسين، 2020: 11)

3-1-1-5. التغير في تقييمات القيمة العادلة في نهاية الفترة: نشرت شركة (Deloitte) في فترة تفشي كوفيد (19) تحذيرات للمحاسبين بأن قيمة الأدوات المالية ستصبح أكثر تقلباً، مشيرة إلى أن التقارير المالية والافصاحات ذات الصلة ستكون بحاجة إلى نقل جميع الآثار المادية للجائحة، ويؤكد (Richter، 2020: 7) على أهمية تعديل الأصول والالتزامات المقيمة بالقيمة العادلة في ظل تداعيات الجائحة، إذ يعكس قياس القيمة العادلة شروط تقديرها كما هي في تاريخ القياس، وقد تكون عملية القياس صعبة نوعاً ما عند استنادها على ظروف ضبابية قد تخل بشروط التقدير مثلاً ولم تدركها إدارة الشركة في وقت تقدير القيمة العادلة، وتزداد هذه الصعوبة مع التغير السريع في الظروف المصاحبة لجائحة كورونا، وبحسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 13- قياس القيمة العادلة) فإن على الشركة أن تقيس القيمة العادلة باستخدام سعر الخروج (Exit price) الذي سيتم استلامه مقابل بيع الأصل، أو الذي سيتم دفعه لنقل الالتزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق الأساسي (أو السوق الأكثر نفعاً) في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق وبغض النظر عما إذا كان السعر قابلاً للملاحظة بشكل مباشر، أو مقدراً باستخدام أسلوب تقييم آخر، كما يتعين على الشركة قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، وذلك بافتراض أن المشاركين في السوق سيتصرفون بما فيه مصلحتهم الاقتصادية. (IFRS 13, 2011: Par. 76-90)

3-1-1-6. إعادة تقييم عقود الإقراض وشروطها: دفع الاضطراب الاقتصادي الناجم عن كوفيد (19) إلى إعادة تقييم شروط وأحكام الأنواع المختلفة من عقود القروض، حيث وبحسب (Blake & Conticelli) فإن السياسات المتخذة لاسترداد الأموال من المقترضين لم تعد قابلة للتطبيق من قبل المقرضين، وذلك لأن العديد من المقترضين أصبحوا غير قادرين على السداد عن غير قصد مسبق منهم، كما أصبحت قدرة المقترضين على تحمل التكاليف لإدارة ترتيبات القروض طويلة الأجل في محل تساؤل (Blake & Conticelli, 2020)، ونتيجة لذلك فلقد قامت العديد من المصارف حول العالم بتمديد فترة القروض للعديد من الشركات التي سبق وإن قامت بالاقتراض منها.

3-1-1-7. إعادة تصنيف عناصر أو بنود القوائم والتقارير المالية: تعتمد البنوك عند اتخاذها لقرار منح الائتمان للشركات بشكل أساسي على عدد من المؤشرات والتي تعد من أهمها قدرة الشركة المقترضة أو الطالبة للائتمان على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد من خلال تقييم سيولة الشركة والذي يرتبط بشكل أساسي بتصنيف عناصر أو بنود قائمة المركز المالي كبنود أو عناصر متداولة أو غير متداولة والذي يمكن البنوك من بناء مؤشرات ونسب مالية تعطي نظرة دقيقة وواضحة عن القدرة الائتمانية للشركة ومدى إمكانية استرجاعه لأمواله في الوقت المناسب وبأقل درجة من المخاطرة. وكان من أحد أهم القضايا التي تم مناقشتها كنتيجة لتفشي كوفيد (19) هو مدى تأثير هذه الجائحة على تغيير التوقعات حول الوقت المقدر لتحقيق الأصول، ومن ثم تغيير تصنيفها على أنها متداولة أو ثابتة من جانب، وتغيير التوقعات حول الوقت المقدر لدفع الخصوم أو الالتزامات، ومن ثم تغيير تصنيفها على أنها قصيرة الأجل أو طويلة الأجل من جانب آخر (AICD, 2020: 47).

3-1-2. موقف الجهات والمنظمات المهنية المحاسبية من معالجة تأثيرات جائحة كورونا: كان من أحد أهم العوامل أو الأبعاد المتعلقة بكوفيد (19) هو السؤال عن موقف الجهات والمنظمات المهنية المحاسبية من التأثيرات التي خلفتها هذه الجائحة على المهنة ومدى قدرة هذه الجهات والمنظمات

على التعامل مع الآثار التي يمكن أن تنشأ خلال الظروف الاستثنائية أو غير العادية كذلك الظروف التي رافقت فترة ظهور الجائحة والفترة التي تلتها، وسيتم في هذه الفقرة مناقشة هذه المواقف من خلال استعراض عدد من المقالات والتقارير والبيانات الصادرة عن تلك المنظمات وذلك من خلال الآتي: (أرديني، 2020: 6-10)؛ (عبد الله ومحمد، 2020: 4-6)؛ (عبد العزيز، 2021: 20-21) **3-1-2-1. موقف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB):** عقد مجلس معايير المحاسبة المالية اجتماعاً عاماً في (8 أبريل 2020) في إطار دعم أصحاب المصالح في استمرارية شركاتهم، وأصدر رئيس المجلس بياناً للموافقة على الإجراءات الهادفة إلى تزويد أصحاب المصالح والمحاسبين بالوضوح خلال كوفيد (19) كما قدم المجلس اقتراحاً لتمكين بعض الشركات الخاصة والمنظمات غير الهادفة للربح من إجراء تأخير (اختياري) لمدة عام لتطبيق معيار الإيجارات، كما قدم المجلس مشروعاً لمعرفة فيما إذا كانت هناك فرص لتقديم وسائل معقولة لتطبيق الاعتراف بالإيرادات لأصحاب الامتياز، فضلاً عن إصدار مجموعة من الأسئلة والإجابات المتعلقة بمعيار الإيجار ليقوم المجلس في (3 يونيو 2020) بإصدار عدد من البيانات المحددة على كل من معايير (الاعتراف بالإيرادات، عقود الإيجار).

3-2-1-2. موقف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB): صدر عن هذا المجلس خلال فترة كوفيد (19) والفترة التي تلتها عدد من الوثائق والبيانات والتي كان من أهمها ما يأتي:
أ. الوثيقة الصادرة في (27 آذار 2020) بعنوان (IFRS 9 and Covid-19)، والتي جاءت لتجيب على عدد من الأسئلة المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (IFRS 9) (الأدوات المالية) خلال فترة عدم التأكد الناتجة عن جائحة كورونا، كما سلطت هذه الوثيقة الضوء على المتطلبات الواردة في هذا المعيار والتي لها صلة بالوحدات التي تنظر في كيفية تأثير الوباء على حساباتها المتعلقة بالخسائر الائتمانية المتوقعة علماً بأن المجلس بين بأنه لا يوجد تغيير أو الغاء أو فضلاً عن متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9).

ب. صدر عن المجلس بيان آخر في (27 آذار 2020) بعنوان (The Corona Virus and The Foundation's Work)، والذي أقر فيه بأن الفترة الراهنة (فترة جائحة كورونا) هي فترة صعبة بالنسبة لأصحاب المصالح، كما جاء في البيان بعض المعلومات عن الإجراءات التي سيقوم بها المجلس لدعم أصحاب المصالح.

ج. تم في تاريخ (27 آذار 2020) اتخاذ القرار بتأجيل نشر العديد من التعديلات المحددة النطاق على معايير (IFRSs) المخطط لها.

3-2-1-3. موقف المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO): صدر عن هذه المنظمة في (3 أبريل 2020) بيان حول تطبيق المعايير المحاسبية أثناء فترة تفشي كوفيد (19) وكان البيان بعنوان (IOSCO Statement On The Application Of Accounting Standards During The COVID-19 Outbreak)، ورحب البيان بالمواد التعليمية التي وضعها مجلس معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بتطبيق المحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) (الأدوات المالية) خلال فترة عدم التأكد الناشئة عن تفشي جائحة كورونا، كما بين البيان أيضاً بأن متطلبات الإفصاح المستندة إلى مبادئ الأدوات المالية ذات الصلة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمتمثلة بالمعيار (IFRS 7 - الأدوات المالية:

الإفصاحات)، ومعياري المحاسبة الدولي (IAS 1 - عرض القوائم المالية) يجب أن يؤدى إلى الإفصاح الذي يأخذ في الاعتبار تأثير القضايا الناشئة والمهمة ومنها جائحة كورونا.

3-1-2-4. موقف هيئة تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية (SEC) (Securities and Exchange Commission): أصدرت هذه الهيئة في (3 آذار 2020) بياناً بعنوان (أهمية إعداد التقارير المالية عالية الجودة في ضوء الآثار الهامة لـ (COVID-19) والذي بينت فيه بأن لكوفيد (19) أثرها الكبير على التقارير المالية والأسواق المالية والاقتصاد بشكل عام، وهو ما يستدعي تقديم معلومات مالية عالية للمستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح، وأضاف البيان بأنه وعلى الرغم من أن الأسواق والشركات تواجه حالات عدم التأكد، إلا أن الأسواق المالية (الأمريكية) تمتلك نظاماً قوياً يمكن الاعتماد عليه لإعداد التقارير المالية وخاصة فيما يتعلق بالأحكام والتقديرات المهمة ما دامت الشركات ملتزمة بالبيانات والإصدارات والقوانين المستحدثة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB).

3-2. الأداء المالي:

3-2-1. مفهوم الأداء المالي: ويعد الأداء المالي "تشخيص الصحة المالية للشركة لمعرفة مدى قدرتها على خلق القيمة ومجابهة المستقبل، من خلال الاعتماد على الميزانيات، جداول حسابات النتائج والجداول الملحق، بعد الأخذ بنظر الاعتبار الظروف الاقتصادية التي تعمل الشركة في ظلها" (الحسنوي، 2018: 45).

3-2-2. العوامل المؤثرة في الأداء المالي: تتعرض الشركة خلال قيامها بأنشطتها إلى العديد من التحديات والصعوبات التي قد تقف حائلاً أمام قيامها بوظائفها بالشكل الأمثل، وهو ما يدفع بالمديرين ومتخذي القرار فيها إلى العمل على إيجاد الأسباب الكامنة وراء هذه التحديات والصعوبات ودراستها ومحاولة اتخاذ القرارات بكيفية معالجتها وتصحيحها، وهذا ما تقوم عليه عملية تقييم الأداء المالي للشركة، إذ تهدف عملية تقييم الأداء المالي إلى تشخيص الوضع المالي للشركة ومن ثم معرفة أهم المشاكل والبحث عن أسبابها ومحاولة إيجاد الحلول التصحيحية لها، ويمكن تحديد عدد من العوامل المؤثرة في الأداء المالي وكالاتي: (الخطيب، 2010: 45)؛ (Al majali, et.al., 2012: 272)؛ (أحمد وبوحفص، 2020، 258)؛ (Almagtome & Abbas, 2020, 67)؛ (غال، 2022، 30)

3-2-2-1. العوامل الداخلية: تمثل مجموعة العوامل التي تحدث داخل محيط الشركة والتي يمكن لإدارة الشركة التحكم فيها والسيطرة عليها بما يمكنها من تعظيم أرباح الشركة أو ترشيد تكاليفها، ومن أهم هذه العوامل ما يأتي:

أ. الهيكل التنظيمي.

ب. حجم الشركة وموقعها الجغرافي.

ت. الإنتاجية.

ث. عمر الشركة.

ج. التكنولوجيا.

ح. العوامل البشرية.

خ. نظام المعلومات.

3-2-2-2. العوامل الخارجية: تتمثل هذه العوامل بمجموعة من المتغيرات أو العوامل خارج الشركة والتي تؤثر على أدائها المالي ولا تستطيع إدارة الشركة التحكم فيها أو السيطرة عليها، ولكن يمكنها

- التنبؤ بالنتائج والتأثيرات المستقبلية التي يمكن أن يُولدها التغير في هذه العوامل، والسعي لتكون قادرة على الاستجابة لها والتكيف معها ومحاولة تقليل هذه التأثيرات، ومن أهم هذه العوامل ما يأتي:
- أ. المناخ التنظيمي.
 - ب. العوامل الاقتصادية.
 - ج. العوامل الاجتماعية والثقافية.
 - د. المتغيرات أو العوامل التكنولوجية.
 - هـ. حزمة القوانين والتعليمات المطبقة على الشركات.
 - و. منافسة الدولة.
 - ز. قوانين السوق.
 - ح. السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

3-2-3. مفهوم تقييم الأداء المالي: يعد تقييم الأداء المالي عملية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للشركات من جانب، والأطراف المتعاملة معها من جانب آخر، وتقوم هذه العملية على استخدام عدد من المؤشرات المالية التي تعكس مدى قدرة الشركة على تحقيق أهدافها المتعلقة بالنواحي المالية، ويعد تقييم الأداء منظومة متكاملة لتقييم نتائج أعمال الشركة في ضوء تفاعلها مع عناصر البيئة الداخلية فهو عملية تهدف إلى تقييم النواحي الإيجابية ومناطق القوة في الأداء المالي للشركة، فضلاً عن أنها وصف لوضع الشركة المالي وتحديد الاتجاهات التي تم استخدامها للوصول إلى هذا الوضع من خلال دراسة وتحليل كل من (الإيرادات، الموجودات، المطلوبات، وصافي الثروة)، كما أنه يوضح هيكل التمويل والاستخدام على الربحية ويعكس الكفاءة التمويلية والتشغيلية للشركة (أوبان ومنلا، 2023: 298).

3-2-4. مراحل وخطوات عملية تقييم الأداء المالي: لا يوجد اتفاق بين الباحثين على وجود مراحل أو خطوات محددة لعملية تقييم الأداء المالي، وعلى الرغم من ذلك فإنه يمكن تقسيم تلك المراحل أو الخطوات على الآتي: (الخطيب، 2010: 52)؛ (محمد، 2019: 501)؛ (الطائي ومحمد، 2022: 297)؛ (الفتلي ودحام، 2022: 86)؛ (غال، 2022: 46):

3-2-4-1. وضع أو تحديد المعايير (معايير الأداء): وذلك من خلال تحديد أنماط أو مستويات أداء معينة يجب على الشركة تحقيقها أو الوصول إليها خلال سعيها لتحقيق أهدافها، ويجب عند وضع أو تحديد المعايير مراعاة النقاط المهمة الآتية:

- أ. مدى مناسبة المعايير المختارة لطبيعة النشاط ومدى انسجامها مع الأهداف المطلوب تحقيقها.
- ب. مدى وضوح وفهم المعايير المختارة من قبل الإدارات أو الأفراد الخاضعين للتقييم، بحيث يكون في مقدور تلك الإدارات أو الأفراد تطبيق هذه المعايير والحصول على نتائج واقعية تعبر عن طبيعة الانحرافات وبالتالي المقدرة على معالجتها.
- ج. ترتيب المعايير أو المؤشرات وفق أهميتها وبما يتلاءم مع طبيعة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في الشركة.

3-2-4-2. الحصول على مجموعة القوائم والتقارير المالية السنوية المتعلقة بأنشطة الشركة (أو الفترة الزمنية المحددة للتقييم).

3-2-4-3. مرحلة القياس (قياس الأداء الفعلي أو المحقق): وذلك من خلال استخدام عدد من المؤشرات المتوافقة مع المعايير التي تم تحديدها ومقارنتها في الممارسة الفعلية، وغالباً ما تكون

مرحلة القياس هي المرحلة الأكثر تعقيداً في مراحل عملية تقييم الأداء المالي، وذلك لارتباط هذه المرحلة بالتحديد الدقيق للمعايير والمؤشرات والمقاييس التي يتم المقارنة معها، فضلاً عن الحاجة للمعلومات التفصيلية المتعلقة بالأنشطة المنفذة ومن ثم مقارنتها مع المعايير المحددة.

3-2-4.4. مرحلة مقارنة النتائج: يتم في هذه المرحلة مقارنة نتائج الأداء الفعلي أو المحقق مع الأداء المخطط، وينتج عن هذه المرحلة في كثير من الحالات وجود انحرافات أو فروقات (موجبة وسالبة) أو (مفضلة وغير مفضلة) أو (مسموح بها وغير مسموح بها).

3-2-4.5. تحليل الانحرافات وتفسيرها: يتم في هذه المرحلة تحديد أنواع الانحرافات بهدف تحليلها وتحديد أسبابها وتحديد مواطن الضعف بالأداء المالي للشركة خلال عدد من السنوات أو مقارنته بأداء الشركات العاملة في القطاع نفسه.

3-2-4.6. تحديد مراكز المسؤولية: يتم في هذه المرحلة تحديد الإدارات أو الأقسام أو المراكز أو النشاطات المسؤولة عن حدوث الانحرافات، فضلاً عن تحديد منشأ الانحراف وما إذا كان ناتجاً عن بنود أو عوامل يمكن التحكم بها أو عن بنود أو عوامل غير خاضعة للتحكم أو الرقابة.

3-2-4.7. تقديم واقتراح الحلول المناسبة لتصحيح الانحرافات ووضع التوصيات الملائمة: يتم في هذه المرحلة تقديم الحلول الممكنة لمعالجة أسباب الانحرافات ووضع التوصيات المناسبة وتوصيلها إلى المستويات الإدارية المسؤولة عن حدوثها لغرض التعامل معها ومعالجتها لمحاولة تجنب حصولها في المستقبل.

3-2-5. تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات الأداء المالي: تستخدم المؤشرات المالية عادة في تقييم أداء الشركات في المجالات المتعلقة بالربحية والسيولة، فضلاً عن تقييم مدى كفاءة إدارات الشركات في رسم وتنفيذ سياساتها التمويلية والاستثمارية، وتتنوع مقاييس الأداء المالي لتشمل نطاقاً واسعاً من المعايير أو المؤشرات والتي يعتبر من أهمها (مؤشرات الأداء المالي)، إذ تعتمد هذه المؤشرات على المعلومات المحاسبية والمالية المتوفرة في سجلات الشركة للوصول إلى النسب التي تحدد نتائج أعمالها، ويذهب كل من (Thompson & Strickland) للقول بأن على الشركة التي تبين النسب المالية فيها أداءً ضعيفاً أن تعيد النظر باستراتيجياتها الحالية، وفي السياق نفسه يرى (David) بأنه من أكثر المعايير الكمية شيوعاً واستخداماً في تقييم الأداء المالي هي المؤشرات المالية، ويعود ذلك في الغالب للأسباب الآتية: (خنفري وبورنيس، 2017، 59)؛ (حاتم وصبيحة، 2023، 549)

أ. ارتباط المؤشرات المالية ارتباطاً مباشراً بالأهداف بعيدة المدى للشركة والتي غالباً ما تكون أهدافاً مالية، فضلاً عن إمكانية استخدامها في المقارنة بين الشركات المماثلة مع بعضها.

ب. توفر المؤشرات المالية صورة إجمالية عن أداء الشركة من خلال إمكانية الاختيار الدقيق والمناسب للمؤشرات المالية، فضلاً عن قدرة هذه المؤشرات على الكشف عن المعلومات التي قد لا تظهرها القوائم والتقارير المالية.

ج. تعد المؤشرات المالية نقطة البداية لرصد المشاكل المالية وتحليلها ووضع البرامج الممكنة لحلها.

د. إمكانية الاعتماد على هذا النوع من المؤشرات لاستخلاص تنبؤات عن مدى قدرة الشركة على الاستمرار بصورة سهلة وباستخدام أساليب غير معقدة.

5-2-6. أنواع المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي: تعتبر مؤشرات الأداء المالي من أهم الأدوات المعتمدة في تحليل القوائم المالية والتي تستخدم لاستخلاص نطاق واسع من النتائج

المهمة المتعلقة بنشاط الشركة ومركزها المالي، وتقسم المؤشرات المالية على أنواع متعددة وبحسب تبويات مختلفة، ومن أهم أنواع هذه المؤشرات ما يأتي: (زرعون وآخرون، 2018، 217)؛ (داؤود وأمين، 2020، 4)؛ (قيوم وحلاوة، 2021، 53-67)؛ (عاصي، 2022، 21)؛ (الفتلي ودحام، 2022، 12-15)

5-2-6-1. المؤشرات التقليدية (الكلاسيكية) لقياس وتقييم الأداء المالي: يضم هذا النوع من المؤشرات كل من:

5-2-6-1-1. نسب السيولة: تعبر هذه النسب عن مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل حين استحقاقها، ويمكن إدراج أهم هذه النسب وطرق احتسابها والغرض منها في الجدول الآتي:

جدول (1): نسب السيولة

النسبة (المؤشر)	طريقة الاحتساب	الغرض من النسبة أو المؤشر
نسبة التداول	<u>الموجودات المتداولة -</u> المطلوبات المتداولة	مدى قدرة الشركة على سداد المطلوبات المتداولة في المدى القصير أو المقدرة المالية للشركة لمواجهة الالتزامات المالية مع ضمان استمرار النشاط.
نسبة السيولة السريعة	<u>الموجودات المتداولة - المخزون</u> المطلوبات المتداولة	مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها المتداولة من الموجودات دون الاعتماد على بيع المخزون
نسبة السيولة الفورية (الجاهزة)	<u>الموجودات المتداولة - (المدينون +</u> <u>المخزون)</u> المطلوبات المتداولة	مدى قدرة الشركة على تسديد كل التزاماتها المتداولة بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها حالياً
نسبة النقدية	<u>الموجودات النقدية وشبه النقدية (النقدية + الأوراق المالية قصيرة</u> <u>الأجل)</u> المطلوبات المتداولة	مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها النقدية وشبه النقدية فقط
صافي رأس المال العامل	<u>الموجودات المتداولة - المطلوبات</u> المتداولة	مدى قدرة الشركة على تمويل عملياتها الجارية
نسبة صافي رأس المال العامل	<u>الموجودات المتداولة - المطلوبات</u> <u>المتداولة</u> صافي المبيعات	مقدار الحماية المتاحة لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل بالنسبة للمبيعات

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على عدد من المصادر المستخدمة في دراسة.

5-2-1-6-2-2. نسب أداء هيكل رأس المال (المديونية): يمكن من خلال هذا النوع من المؤشرات أو النسب الحكم على مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في الأمد الطويل، وتشير هذه النسب إلى مقدار الأموال المقترضة والتي تعتمد عليها الشركة إلى جانب أموالها لتمويل موجوداتها، ويمكن إدراج أهم هذه النسب وطرق احتسابها والغرض منها في الجدول الآتي:

جدول (2): نسب أداء هيكل رأس المال

النسبة (المؤشر)	طريقة الاحتساب	الغرض من النسبة أو المؤشر
نسبة المديونية (الاقتراض)	إجمالي المطلوبات إجمالي الموجودات	مقدار اعتماد الشركة على القروض من المصادر الخارجية في تمويل احتياجاتها
نسبة المديونية طويلة الأجل	المطلوبات طويلة الأجل إجمالي الموجودات	قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل فقط
نسبة المديونية طويلة الأجل إلى حقوق الملكية	إجمالي المطلوبات إجمالي حقوق الملكية	مدى اعتماد الشركة على الاقتراض الخارجي بالمقارنة مع حقوق المالكين
مضاعف حقوق الملكية	1 + إجمالي الديون حقوق الملكية	مدى مساهمة الرفع المالي في ربحية الشركة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على عدد من المصادر المستخدمة في دراسة

5-2-1-6-2-3. نسب الربحية: تعد نسب الربحية إحدى أهم المؤشرات المستخدمة من قبل المستثمرين (الحاليين والمتوقعين) لأغراض تحديد أوجه استثماراتهم، إذ تعد نسب الربحية أكثر النسب مصداقية في تحديد قابلية الشركة على تحقيق الأرباح من أنشطتها الاعتيادية أو الجارية، وتشير هذه النسب عموماً إلى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الأرباح، فضلاً عن أنها توفر مؤشراً على مقدرة الشركة على تحقيق المكاسب أو الأرباح خلال فترة زمنية محددة، وتشمل هذه المجموعة عدداً من المؤشرات (النسب أو المعدلات)، ويمكن إدراج أهم هذه النسب وطرق احتسابها والغرض منها في الجدول الآتي:

جدول (3): نسب الربحية

النسبة (المؤشر)	طريقة الاحتساب	الغرض من النسبة أو المؤشر
معدل العائد على الاستثمار (ROI)	صافي الدخل رأس المال المستثمر	تعبير عن كفاءة إدارة الشركة في استخدام وإدارة كل الأموال المتاحة لديها لتوليد الأرباح
معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)	صافي الدخل إجمالي حقوق الملكية	تعبير عن كفاءة الإدارة المالية في استغلال أموال الملاك (حقوق الملكية)
معدل العائد على الموجودات (ROA)	صافي الدخل إجمالي الموجودات	قياس مدى قدرة الإدارة على تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة لديها والخاضعة لسيطرتها

النسبة (المؤشر)	طريقة الاحتساب	الغرض من النسبة أو المؤشر
العائد على المبيعات (نسبة ربحية المبيعات) (ROS)	<u>صافي الدخل</u> صافي المبيعات	قياس قدرة الشركة على توليد الأرباح من خلال المبيعات
معدل ربحية السهم (EPS)	<u>الأرباح الموزعة</u> عدد الأسهم	قياس مقدار تحقيق السهم الواحد من ربحية
نسبة الأرباح إلى المصاريف (PER)	<u>الربح قبل الضريبة</u> مصاريف التشغيل	مدى كفاءة الشركة في التحكم بنفقات التشغيل الخاصة بها (قياس مقدار الأرباح التشغيلية المكتسبة لكل وحدة نقدية من نفقات التشغيل)
نسبة مجمل الربح (GPR)	<u>مجمّل الربح</u> صافي المبيعات	مدى قدرة الشركة على تحقيق الأرباح من نشاطها الرئيسي وهو المبيعات
نسبة صافي الربح (NPR)	<u>صافي الدخل</u> صافي المبيعات	مدى قدرة الشركة على تحقيق الأرباح من أنشطتها الكلية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على عدد من المصادر المستخدمة في دراسة
2-6-2-5. المؤشرات الحديثة لقياس وتقييم الأداء المالي: كشفت التغيرات الاقتصادية المتسارعة عن القصور في مقاييس الأداء المالي التقليدية، إذ تعجز هذه المقاييس (التقليدية) في أحيان كثيرة عن إعطاء صورة متكاملة عن الأداء المالي بأبعاده المختلفة، وخاصة فيما يتعلق بعدم قدرتها على الكشف عما إذا كانت جهود الإدارة قد ساهمت بالفعل في تعظيم ثروة الملاك من عدمها، لذلك ظهرت العديد من المؤشرات (الحديثة) والتي شاع استخدامها في الآونة الأخيرة والتي تأخذ بعين الاعتبار ما تتجاهله معايير أو مؤشرات قياس الأداء المالي التقليدية، ويعتبر من أهم هذه المؤشرات ما يأتي: (الجبالي، 2019، 8)؛ (المصاروة، 2018، 45)؛ (شوقي ونعيمة، 2023، 65)؛ (الجبوري، 2019، 48)؛ (الجبوري، 2019، 56).

أ. مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA):

ب. القيمة السوقية المضافة (MVA):

ج. القيمة النقدية المضافة (CVA):

4. الدراسة التطبيقية

1-4. المنهج وأدوات الدراسة التطبيقية:

1-1-4. المنهج المستخدم في تطبيق: تم استخدام المنهج التحليلي المقارن لتقييم الأداء المالي خلال الفترة من العام 2018 إلى العام 2022 والتي تم تصنيفها إلى ثلاث فترات (فترة قبل الجائحة، فترة الجائحة، فترة ما بعد الجائحة)، فضلاً عن اعتماد على تقارير وقوائم المالية للشركات

2-1-4. مجتمع وعينة الدراسة: تم في إطار الدراسة التطبيقية اعتمده على سوق العراق للأوراق المالية (103) شركة مقسمة على (8) قطاعات كمجتمع الدراسة وتم اختيار عدد من الشركات التي تنتمي للقطاع الصناعي (الشركات الصناعية) وعدد آخر من الشركات التي تنتمي للقطاع السياحي (شركات السياحة والفنادق) لتمثل عينة الدراسة اعتقاداً من الباحثون بأهمية إجراء المقارنة بين

القطاعين وخصوصاً في فترة تفشي جائحة كورونا، وقد تم اختيار هذه الشركات بحسب مدى تحقق الشرطين الآتيين:

❖ استمرارية تداول أسهم الشركة خلال فترة الدراسة (2018 - 2022).

❖ توفر البيانات عن هذه الشركات بشكل كامل ومتناسق وقابل للمقارنة.

4-2 التحليل المالي للشركات عينة الدراسة باستخدام مؤشرات الأداء:

توضح النتائج المستخلصة عن هذه النسب عددً من المؤشرات عن قدرة الشركة المتعلقة بالسيولة وقدرتها على تغطية التزاماتها عن طريق ممتلكاتها، وسيتم هنا استخدام نسبة التداول.

4-2-1. نتائج تحليل نسبة التداول: يبين الجدول رقم (4) نتائج تحليل نسبة التداول للشركات الصناعية (عينة الدراسة) وكالاتي:

جدول (4): نتائج تحليل نسبة التداول للشركات الصناعية (عينة الدراسة)

الشركة	الخيطة الحديثة	المنصور للصناعات الدوائية	العراقية للسجاد والمفروشات	بغداد للمشروبات الغازية	الوطنية للصناعات الكيماوية	العراقية للصناعات الهندسية	الكندي لإنتاج اللقاحات	الوطنية للصناعات المعدنية	إنتاج الملابس الجاهزة	طريق الخازر لإنتاج وتجارة المواد الإنشائية	المتوسط الحسابي العام
2018	3.35	2.51	3.08	6.92	1.70	2.31	7.82	0.42	1.37	4.31	3.38
2019	4.84	1.56	3.08	4.40	1.42	2.75	14.89	0.39	1.11	2.00	3.64
2020	4.52	2.17	2.94	4.65	2.05	1.94	15.20	0.35	1.13	1.54	3.65
2021	5.04	0.59	3.50	3.92	1.99	5.05	20.82	0.34	1.70	2.38	4.53
2022	4.48	3.33	4.45	3.10	1.79	6.24	20.58	0.48	5.45	2.51	5.24
Max	5.04	3.33	4.45	6.92	2.05	6.24	20.83	0.49	5.46	4.32	
Min	3.35	0.59	2.94	3.10	1.42	41.9	27.8	0.34	1.11	1.55	
Average	4.45	2.04	3.42	4.60	1.79	3.66	15.87	0.40	2.16	2.55	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل نسبة التداول للشركات الصناعية (عينة الدراسة).

يبين الجدول رقم (4) نتائج تحليل نسبة التداول للشركات الصناعية (عينة الدراسة)، مع بيان أوساطها الحسابية، فضلاً عن بيان المتوسط العام لها وبصورة مجتمعة. ولتوضيح النتائج بصورة مفصلة سيتم تقسيم السنوات إلى ثلاث فترات وكالاتي:

❖ الفترة الأولى: فترة ما قبل الجائحة: وتشمل العامين 2018 و2019.

❖ الفترة الثانية: فترة الجائحة: وتشمل العام 2020.

❖ الفترة الثالثة: فترة ما بعد الجائحة (فترة التعافي): وتشمل العامين 2021 و2022.

ولقد أظهرت نتائج التحليل ما يأتي:

- فترة ما قبل الجائحة: تباينت نتائج النسبة بين ارتفاع وانخفاض واستقرار بين العامين 2018 و2019 لكل الشركات الصناعية (عينة الدراسة)، إذ ارتفعت النسبة في العام 2019 عنها في العام 2018 لكل من شركة (الخيطة الحديثة، العراقية للصناعات الهندسية، والكندي لإنتاج اللقاحات)، بينما انخفضت النسبة في العام 2019 عنها في العام 2018 لكل من شركة (المنصور للصناعات الدوائية،

بغداد للمشروبات الغازية، الوطنية للصناعات الكيماوية، الوطنية للصناعات المعدنية، إنتاج الألبسة الجاهزة، وطريق الخازر لإنتاج وتجارة المواد الانشائية)، وبقت النسبة ثابتة بين العامين بالنسبة لشركة (العراقية للسجاد والمفروشات).

- **فترة الجائحة:** تباينت نتائج النسبة بين ارتفاع وانخفاض في العام 2020 عنها في العام 2019 لكل الشركات الصناعية (عينة الدراسة)، إذ حققت بعض الشركات ارتفاعاً في النسبة كما هو الحال بالنسبة لكل من شركة (المنصور للصناعات الدوائية، بغداد للمشروبات الغازية، الوطنية للصناعات الكيماوية، الكندي لإنتاج اللقاحات، وإنتاج الألبسة الجاهزة)، بينما انخفضت نتائج النسبة للعام 2020 عنها في العام 2019 لكل من شركة (الخيطة الحديثة، العراقية للسجاد والمفروشات، العراقية للصناعات الهندسية، الوطنية للصناعات المعدنية، وطريق الخازر لإنتاج وتجارة المواد الانشائية).

- **فترة ما بعد الجائحة:** تباينت نتائج النسبة بين ارتفاع وانخفاض للعام 2021 عنها في العام 2020 لكل الشركات الصناعية (عينة الدراسة)، حيث حققت بعض الشركات ارتفاعاً في النسبة كما هو الحال لكل من شركة (الخيطة الحديثة، العراقية للسجاد والمفروشات، العراقية للصناعات الهندسية، الكندي لإنتاج اللقاحات، إنتاج الألبسة الجاهزة، وطريق الخازر لإنتاج وتجارة المواد الانشائية)، بينما شهدت بعض الشركات انخفاضاً في النسبة في العام 2021 عنها في العام 2020 كما هو الحال لكل من شركة (المنصور للصناعات الدوائية، بغداد للمشروبات الغازية، الوطنية للصناعات الكيماوية، والوطنية للصناعات المعدنية)، مع ملاحظة تغير نتائج النسبة بين الارتفاع والانخفاض بين العامين 2021 و2022.

ويرتبط الارتفاع والانخفاض في النتائج بين السنوات بعدد من الأسباب وهي:

- زيادة أو انخفاض إجمالي الموجودات المتداولة.
- زيادة أو انخفاض المطلوبات المتداولة.
- زيادة رأسمال الشركة (عن طريق رسملة أرباح العام أو الأعوام السابقة) أو انخفاضه.

وبين الجدول رقم (5) نتائج تحليل نسبة التداول للشركات التي تنتمي لقطاع السياحة والفنادق (عينة الدراسة)

جدول (5): نتائج تحليل نسبتي (التداول) لشركات قطاع السياحة والفنادق (عينة الدراسة)

المتوسط الحسابي العام لنسبة التداول	فندق بابل	فنادق المنصور	فندق بغداد	الوطنية للاستثمارات السياحية والمشاريع العقارية	الشركة السنة
13.02	2.66	2.34	2.98	12.95	2018
14.87	3.10	3.16	2.99	14.73	2019
19.21	2.30	2.56	1.75	15.24	2020
14.85	2.27	2.27	5.47	21.42	2021
12.04	2.88	2.96	7.26	16.93	2022
	3.10	3.16	7.26	21.42	Max
	2.27	2.27	1.75	12.95	Min
	2.65	2.66	4.10	16.26	Average

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل نسبة (التداول) للشركات قطاع السياحة والفنادق (عينة الدراسة).

- ولتوضيح النتائج بصورة مفصلة سيتم تقسيم السنوات على ثلاث فترات كما جرى التقسيم في التحليل السابق وكالاتي:
- ❖ **فترة ما قبل الجائحة:** حققت كل الشركات التي تنتمي لقطاع السياحة والفنادق (عينة الدراسة) ارتفاعاً في نسبة في العام 2019 عنها في العام 2018.
 - ❖ **فترة الجائحة:** شهدت نتائج كل الشركات (عينة الدراسة) انخفاضاً في النسبة في العام 2020 عنها في العام 2019 ما عدا شركة (الوطنية للاستثمارات السياحية والمشاريع العقارية).
 - ❖ **فترة ما بعد الجائحة:** تباينت نتائج خلال العامين 2021 و2022 عنها في العام 2020 بين ارتفاع وانخفاض، إذ حققت كل من شركة (الوطنية للاستثمارات السياحية والمشاريع العقارية، وفندق بغداد) ارتفاعاً في النتائج لكلا العامين، بينما انخفضت نتائج لكل من شركة (فنادق المنصور، وفندق بابل) للعام 2021 ومن ثم عادت للارتفاع في العام 2022.
- 4-3. نتائج التحليل المالي للشركات عينة الدراسة باستخدام مؤشرات هيكل رأس المال:**
1. تعكس هذه المؤشرات مقدار الأموال المقترضة التي اعتمدت عليها الشركات عينة الدراسة في تمويل أنشطتها نسبة إلى ممتلكاتها (موجوداتها) وأموال مساهميها، وسيتم هنا استخدام نسبة المديونية.
- 4-3-1 نتائج تحليل نسبة المديونية:** يبين الجدول رقم (6) نتائج تحليل نسبة المديونية لشركات القطاع الصناعي (عينة الدراسة) وكالاتي:

جدول (6): نتائج تحليل نسبة المديونية لشركات القطاع الصناعية (عينة الدراسة)

الشركة	الخيطة الحديثة	المنصور	العراقية	بغداد	الوطنية	العراقية	الكندي	الوطنية	إنتاج	طريق الخازر	المتوسط الحسابي
السنة	الدوائية	والمفروشات	للمسجد	للمشروبات	للصناعات الكيميائية	للصناعات الهندسية	للصناعات الفلاحية	للصناعات المعدنية	للإبسة	لإنتاج وتجارة المواد الانشائية	العام
2018	0.26	0.19	0.31	0.04	0.43	0.09	0.09	2.10	0.40	0.18	0.41
2019	0.18	0.20	0.31	0.09	0.40	0.08	0.04	2.33	0.73	0.32	0.47
2020	0.17	0.09	0.33	0.10	0.18	0.08	0.04	2.60	0.71	0.35	0.47
2021	0.14	0.08	0.28	0.10	0.18	0.02	0.03	2.69	0.34	0.23	0.41
2022	0.13	0.07	0.22	0.11	0.17	0.02	0.03	1.94	0.12	0.23	0.30
Max	0.26	0.2	0.33	0.11	0.43	0.09	0.09	2.69	0.74	0.36	
Min	30.1	0.07	0.22	40.0	70.1	20.0	30.0	1.94	0.12	0.18	
Average	0.18	0.13	0.29	0.09	0.28	0.06	0.05	2.33	0.47	0.27	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل نسبة المديونية لشركات القطاع الصناعية (عينة الدراسة).

يبين الجدول رقم (6) نتائج تحليل نسبة المديونية للشركات الصناعية (عينة الدراسة) مع بيان أوساطها الحسابية، فضلاً عن بيان المتوسط العام لها وبصورة مجمعة.

ولتوضيح النتائج بصورة مفصلة سيتم تقسيم السنوات على ثلاث فترات كما جرى التقسيم

في التحليل السابق:

❖ **فترة ما قبل الجائحة:** تباينت نتائج النسبة بين ارتفاع وانخفاض واستقرار بين العامين 2018 و 2019 لكل الشركات الصناعية (عينة الدراسة)، إذ ارتفعت النسبة في العام 2019 عنها في العام 2018 لكل من شركة (المنصور للصناعات الدوائية، بغداد للمشروبات الغازية، الوطنية للصناعات المعدنية، إنتاج الألبسة الجاهزة، وطريق الخازر لإنتاج وتجارة المواد الانشائية)، بينما انخفضت النسبة في العام 2019 عنها في العام 2018 لكل من شركة (الخطاطة الحديثة، الوطنية للصناعات الكيماوية، العراقية للصناعات الهندسية، والكندي لإنتاج اللقاحات)، وبقت النسبة ثابتة بين العامين بالنسبة لشركة (العراقية للسجاد والمفروشات).

❖ **فترة الجائحة:** تباينت نتائج النسبة بين ارتفاع وانخفاض واستقرار في العام 2020 عنها في العام 2019 لكل الشركات الصناعية (عينة الدراسة)، حيث حققت بعض الشركات ارتفاعاً في النسبة كما هو لكل من شركة (العراقية للسجاد والمفروشات، بغداد للمشروبات الغازية، الوطنية للصناعات المعدنية، وطريق الخازر لإنتاج وتجارة المواد الانشائية)، بينما انخفضت النسبة في العام 2020 عنها في العام 2019 لكل من شركة (الخطاطة الحديثة، المنصور للصناعات الدوائية، الوطنية للصناعات الكيماوية، وإنتاج الألبسة الجاهزة)، وبقت النسبة ثابتة بين العامين 2019 و 2020 لكل من شركة (العراقية للصناعات الهندسية، والكندي لإنتاج اللقاحات).

❖ **فترة ما بعد الجائحة:** تباينت نتائج النسبة بين ارتفاع وانخفاض واستقرار في العام 2021 عنها في العام 2020 لكل الشركات (عينة الدراسة)، حيث كانت الشركة الوحيدة التي حققت ارتفاعاً في النسبة هي شركة (الوطنية للصناعات المعدنية)، بينما شهدت معظم الشركات انخفاضاً في النسبة كما الحال لكل من شركة (الخطاطة الحديثة، المنصور للصناعات الدوائية، العراقية للسجاد والمفروشات، العراقية للصناعات الهندسية، الكندي لإنتاج اللقاحات، إنتاج الألبسة الجاهزة، وطريق الخازر لإنتاج وتجارة المواد الانشائية)، وبقت النسبة مستقرة بين عامي 2020 و 2021 لكل من شركة (بغداد للمشروبات الغازية، والوطنية للصناعات الكيماوية)، مع ملاحظة أن نتائج النسبة عادت للارتفاع والانخفاض والاستقرار بين العامين 2021 و 2022.

ويرتبط الارتفاع والانخفاض في النتائج بين السنوات بعدد من الأسباب وهي:

- زيادة أو انخفاض إجمالي الموجودات.
- زيادة أو انخفاض إجمالي القروض أو الديون (التمويل الخارجي).
- زيادة رأسمال الشركة (عن طريق رسملة أرباح العام أو الأعوام السابقة) أو تخفيضه (التمويل الخارجي).

ويبين الجدول رقم (7) نتائج تحليل نسبة المديونية للشركات التي تنتمي لقطاع السياحة والفنادق (عينة الدراسة) مع أوساطها الحسابية، فضلاً عن بيان المتوسط العام لها وبصورة مجمعة.

جدول (7): نتائج تحليل (نسبة المديونية) لشركات القطاع السياحي والفنادق (عينة الدراسة)

الشركة السنة	الخطاطة الحديثة	المنصور للمصناعات الدوائية	العراقية للمسجد والمفروشات	بغداد للمشروبات الغازية	الوطنية للمصناعات الكيميائية	العراقية للمصناعات الهندسية	الكندي لإنتاج اللقاحات	الوطنية للمصناعات المعدنية	إنتاج الالبسة الجاهزة	طريق الخازر لإنتاج وتجارة المواد الانشائية	المتوسط الحسابي العام
2018	0.26	0.19	0.31	0.04	0.43	0.09	0.09	2.10	0.40	0.18	0.41
2019	0.18	0.20	0.31	0.09	0.40	0.08	0.04	2.33	0.73	0.32	0.47
2020	0.17	0.09	0.33	0.10	0.18	0.08	0.04	2.60	0.71	0.35	0.47
2021	0.14	0.08	0.28	0.10	0.18	0.02	0.03	2.69	0.34	0.23	0.41
2022	0.13	0.07	0.22	0.11	0.17	0.02	0.03	1.94	0.12	0.23	0.30
Max	0.26	0.2	0.33	0.11	0.43	0.09	0.09	2.69	0.74	0.36	
Min	30.1	0.07	0.22	40.0	70.1	20.0	30.0	1.94	0.12	0.18	
Average	0.18	0.13	0.29	0.09	0.28	0.06	0.05	2.33	0.47	0.27	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل (نسبة المديونية) لشركات القطاع السياحي والفنادق (عينة الدراسة)

ولتوضيح النتائج بصورة مفصلة سيتم تقسيم السنوات على ثلاث فترات وبنفس الطريقة المعتمدة في التحليلات السابقة وكالاتي:

❖ **فترة ما قبل الجائحة:** حققت كل الشركات (عينة الدراسة) انخفاضاً في (نسبة المديونية) للعام 2019 عنها في العام 2018، ما عدى شركة (فندق بغداد) التي حققت ارتفاعاً في نتائج النسبة.

❖ **فترة الجائحة:** شهدت نتائج الشركات (عينة الدراسة) ارتفاعاً ملحوظاً في النسبة للعام 2020 عنها في العام 2019 ما عدا شركة (الوطنية للاستثمارات السياحية والمشاريع العقارية) التي بقت نتائجها مستقرة بين السنتين.

❖ **فترة ما بعد الجائحة:** استمرت نتائج النسبة في الانخفاض بين العامين 2020 و 2021 لكل من شركة (الوطنية للاستثمارات السياحية والمشاريع العقارية، وفندق بغداد)، بينما ارتفعت النتائج لكل من شركتي (فندق المنصور، وفندق بابل)، لتعود النتائج إلى الارتفاع والانخفاض والاستقرار بين العامين 2021 و 2022.

4-4. نتائج التحليل المالي باستخدام مؤشرات الربحية: تبرز هذه المؤشرات قدرة الشركة على توليد الأرباح وذلك عن طريق استخدام ممتلكاتها (موجوداتها) وأموال مساهميها، وسيتم استخدام مؤشر معدل العائد على الموجودات (ROA).

4-4-1. نتائج تحليل معدل العائد على الموجودات: يبين الجدول رقم (8) نتائج تحليل نسبة (معدل العائد على الموجودات) (ROA) للشركات الصناعية (عينة الدراسة) مع بيان أوساطها الحسابية، فضلاً عن بيان المتوسط العام لها وبصورة مجمعة.

جدول (8): نتائج تحليل معدل العائد على الموجودات (ROA) للشركات الصناعية (عينة الدراسة)

الشركة السنة	الخيطة الحديثة	المنصور للصناعات الدوائية	العراقية للسجاد والمفروشات	بغداد للمشروبات الغازية	الوطنية للصناعات الكيميائية	العراقية للصناعات الهندسية	الكندي لإنتاج اللحاحات	الوطنية للصناعات المعدنية	إنتاج الألبسة الجاهزة	طريق الخازر لإنتاج وتجارة المواد الانشائية	المتوسط الحسابي العام
2018	0.17	0.008	0.09	0.12	0.06	-0.03	0.007	-0.46	0.03	0.02	0.005
2019	0.11	-0.28	0.13	0.12	0.10	-0.01	0.071	-0.23	0.01	0.005	0.007
2020	0.10	-0.05	0.09	0.12	0.04	-0.12	0.002	-0.14	0.01	0.03	0.023
2021	0.05	-0.03	0.10	0.09	0.05	-0.03	0.001	0.10	0.04	0.11	0.057
2022	0.19	-0.04	0.15	0.09	0.01	-0.01	0.001	0.29	0.02	0.01	0.075
Max	0.19	0.008	0.15	0.12	0.10	-0.01	0.071	290.	0.04	0.11	
Min	0.05	-0.28	0.09	0.09	0.01	-0.12	0.001	-0.46	0.01	0.01	
Average	0.13	-0.08	0.12	0.11	0.06	-0.04	0.02	-0.09	0.03	0.04	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل معدل العائد على الموجودات (ROA) للشركات الصناعية (عينة الدراسة)

ولتوضيح نتائج التحليل بصورة مفصلة سيتم تقسيم السنوات إلى ثلاث فترات وبندس التصنيف المتبع في التحليلات السابقة وكالاتي:

❖ **فترة ما قبل الجائحة:** تباينت نتائج النسبة للشركات الصناعية (عينة الدراسة) بين ارتفاع وانخفاض واستقرار بين العامين 2018 و2019 لكل الشركات عينة الدراسة، إذ ارتفعت نتائج النسبة في العام 2019 عنها في العام 2018 لكل من شركة (العراقية للسجاد والمفروشات، الوطنية للصناعات الكيماوية، الوطنية للصناعات الهندسية، الكندي لإنتاج اللقاحات، والوطنية للصناعات المعدنية)، بينما انخفضت نتائج النسبة في العام 2019 عنها في العام 2018 لكل من شركة (الخيطة الحديثة، المنصور للصناعات الدوائية، إنتاج الألبسة الجاهزة، وطريق الخازر)، وبقيت النتيجة مستقرة لشركة (بغداد للمشروبات الغازية).

❖ **فترة الجائحة:** تباينت نتائج النسبة للشركات الصناعية (عينة الدراسة) بين ارتفاع وانخفاض واستقرار بين العامين 2019 و2020، إذ ارتفعت نتائج النسبة لكل من شركة (المنصور للصناعات الدوائية، الوطنية للصناعات المعدنية، وطريق الخازر)، بينما انخفضت النسبة بين العامين لكل من شركة (الخيطة الحديثة، العراقية للسجاد والمفروشات، الوطنية للصناعات الكيماوية، العراقية للصناعات الهندسية، والكندي لإنتاج اللقاحات)، واستقرت النتائج لكل من شركة (بغداد للمشروبات الغازية، وإنتاج الألبسة الجاهزة).

❖ **فترة ما بعد الجائحة:** تباينت نتائج النسبة بين ارتفاع وانخفاض واستقرار بين العامين 2021 و2020، إذ ارتفعت نتائج النسبة لكل من شركة (المنصور للصناعات الدوائية، العراقية للسجاد والمفروشات، الوطنية للصناعات الكيماوية، العراقية للصناعات الهندسية، الوطنية للصناعات المعدنية، إنتاج الألبسة الجاهزة، وطريق الخازر لإنتاج وتجارة المواد الانشائية)، بينما انخفضت النتائج لكل من شركة (الخيطة الحديثة، بغداد للمشروبات الغازية، والكندي لإنتاج اللقاحات)، مع

ملاحظة تغير نتائج النسبة بين ارتفاع وانخفاض واستقرار بين العامين 2022 و 2021. ويرتبط الارتفاع والانخفاض في نتائج النسبة بين السنوات بالسببين الآتيين:
- الارتفاع والانخفاض في صافي الدخل نتيجة زيادة المبيعات أو انخفاضها.
- زيادة أو نقص إجمالي الموجودات.

وتعود أسباب الانخفاض في الدخل بشكل أساسي بحسب رأي الباحث وخصوصاً في العام 2020 إلى تأثير كوفيد (19) السلبي والذي نتج عنه التراجع الملحوظ في الإنتاج واستمرار الشركات في دفع المصاريف الواجبة عليها كأجور العاملين وعدم رغبة إدارات هذه الشركات في فقدان هؤلاء العاملين أملاً منها بتحسين الأوضاع وعودة العمل في الشركة. بينما وفي الجانب الآخر فإن الشركات التي حققت ارتفاعاً في الدخل فإن مبيعاتها قد زادت نتيجة الجائحة كما هو الحال بالنسبة لشركة (المنصور للصناعات الدوائية). ويبين الجدول رقم (9) نتائج تحليل النسبة (معدل العائد على الموجودات) للشركات التي تنتمي للقطاع السياحي والفنادق (عينة الدراسة) مع أوساطها الحسابية، فضلاً عن بيان المتوسط العام لها وبصورة مجمعة.

جدول (9): نتائج تحليل (معدل العائد على الموجودات – ROA) لشركات القطاع السياحي والفنادق (عينة الدراسة)

المتوسط الحسابي العام لنسبة التداول	فندق بابل	فنادق المنصور	فندق بغداد	الوطنية للاستثمارات السياحية والمشاريع العقارية	الشركة السنة
0.12	0.26	0.03	0.23	0.07	2018
0.14	0.24	0.13	0.24	0.08	2019
0.01	0.12	-0.23	0.06	0.10	2020
0.09	0.25	-0.12	0.21	0.11	2021
0.14	0.28	0.16	0.20	0.08	2022
	0.28	0.17	0.25	0.12	Max
	0.12	-0.23	0.06	0.08	Min
	0.23	-0.005	0.19	0.09	Average

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل (معدل العائد على الموجودات) لشركات القطاع السياحي والفنادق (عينة الدراسة)
ولتوضيح النتائج بصورة مفصلة سيتم تقسيم السنوات على ثلاث فترات كما جرى في التحليلات السابقة وكالاتي:

❖ **فترة ما قبل الجائحة:** حققت كل من شركة (الوطنية للاستثمارات السياحية والمشاريع العقارية، فندق بغداد، وفنادق المنصور) ارتفاعاً في نتائج النسبة للعام 2019 عنها في العام 2018، بينما انخفضت النتائج لشركة (فندق بابل) في العام 2019 عنها في العام 2018 لكلا النسبتين.
❖ **فترة الجائحة:** انخفضت نتائج النسبة وبشكل ملحوظ لجميع الشركات خلال عام 2020 عنها في العام 2019.

❖ **فترة ما بعد الجائحة:** ارتفعت نتائج النسبة وبشكل ملحوظ لجميع الشركات (عينة الدراسة) خلال العام 2021 عنها في العام 2020، لتعود النتائج للارتفاع والانخفاض للعام 2022 عنها في العام 2021.

4-5. مناقشة النتائج واختبار قبول الفرضيات أو نفيها: قدم الباحث من الدراسة وفي الفقرة الخاصة بـ (فرضيات الدراسة) الفرضية الرئيسية، وسيتم في هذا المبحث مناقشة النتائج التي التوصل إليها في الجانب التطبيقي من هذا الدراسة من خلال تحليل القوائم المالية للشركات (عينة الدراسة) والخاصة ببعض المؤشرات المالية، فضلاً عن المعلومات التي حصل عليها الباحث عن هذه الشركات والمنشورة من قبلها على موقع سوق العراق للأوراق المالية ومن ثم استخدام هذه المعلومات في إثبات أو نفي فرضية الدراسة وكالاتي:

الفرضية الرئيسية: تنص هذه الفرضية على: "وجود تأثير لكوفيد (19) على نتائج مؤشرات (الأداء، هيكل رأس المال، والربحية)

والتي تم تقسيمها على ثلاث فرضيات فرعية سيتم إثباتها أو نفيها من خلال التحليل الآتي:

الفرضية الفرعية الأولى: تنص هذه الفرضية على: "وجود تأثير سلبي لكوفيد (19) على نتائج مؤشرات الأداء مقاسة باستخدام (نسبة التداول)

أ. **نتائج تحليل نسبة التداول:** من خلال مراجعة نتائج تحليل نسبة التداول للشركات عينة الدراسة في الجدولين رقم (4) و(5) في الدراسة ولتوضيح مدى تأثير الجائحة على نتائج هذه النسبة (من خلال المقارنة بين نتائج النسبة في العام 2019 والعام 2020) فإنه سيتم تقسيم الشركات على فئتين وكالاتي: الفئة الأولى: الشركات المتأثرة (سلباً) بجائحة كورونا.

تظهر المقارنة بين نتائج النسبة في العام 2020 مع نتائج النسبة في العام 2019 أن هناك عدد من الشركات المتأثرة (سلباً) بالجائحة، وكانت الشركات المتأثرة سلباً بالجائحة والتي تنتمي للقطاع الصناعي هي كل من شركة (الخطاطة الحديثة، العراقية للسجاد والمفروشات، العراقية للصناعات الهندسية، الوطنية للصناعات المعدنية، وطريق الخازر لإنتاج وتجارة المواد الانشائية) وهو ما يمثل نسبة (50%) من إجمالي الشركات الصناعية عينة الدراسة.

بينما كانت الشركات المتأثرة (سلباً) بالجائحة والتي تنتمي لقطاع السياحة والفنادق كل من شركة (فندق بغداد، فنادق المنصور، وفندق بابل) وهو ما يمثل نسبة (75%) من إجمالي الشركات التي تنتمي لقطاع السياحة والفنادق عينة الدراسة.

الفئة الثانية: الشركات غير المتأثرة بجائحة كورونا:

تظهر المقارنة بين نتائج النسبة في العام 2020 مع نتائج النسبة في العام 2019 أن هناك عدد من الشركات التي لم تتأثر (سلباً) بالجائحة، إذ إن نتائجها ارتفعت بين السنتين، وكانت الشركات غير المتأثرة بالجائحة والتي تنتمي للقطاع الصناعي هي كل من شركة (المنصور للصناعات الدوائية، بغداد للمشروبات الغازية، الوطنية للصناعات الكيماوية، الكندي لإنتاج اللقاحات، وإنتاج الألبسة الجاهزة) وهو ما يمثل نسبة (50%) من إجمالي الشركات الصناعية عينة الدراسة.

بينما كانت شركة (الوطنية للاستثمارات السياحية والمشاريع العقارية) هي الشركة الوحيدة غير المتأثرة (سلباً) بالجائحة من إجمالي شركات السياحة والفنادق عينة الدراسة.

ويرى الباحث بأن تأثر بعض الشركات التي تنتمي للقطاع الصناعي ومعظم الشركات التي تنتمي لقطاع السياحة والفنادق يرجع إلى أسباب عدة ومن أهمها الآتي:

❖ **النقص في إيرادات المبيعات أو إيرادات الخدمات تبعاً للنقص في الطلب على هذه المنتجات أو الخدمات، وهو ما سيؤدي بالنتيجة إلى التأثير على الوضع المالي للشركة بشكل عام بما في ذلك قيمة أصول الشركة المتداولة.**

❖ تأثر مكونات الأصول أو الموجودات المتداولة بشكل كبير بالنقص في إيرادات المبيعات أو الخدمات وما ينشأ عنها من تغييرات إما في كمية النقد الناتجة عن المبيعات النقدية أو في الذمم المدينة الناتجة عن المبيعات الآجلة وهو ما يؤثر كمحصلة نهائية على نتائج نسبة التداول.

❖ ارتباط الانخفاض في إيرادات المبيعات بطبيعة النشاط الذي تمارسه الشركات الصناعية ونوع المنتجات التي تقوم بإنتاجها والتي قد ينخفض الطلب عليها نتيجة للظروف الاستثنائية المصاحبة للجائحة وتوجه الأفراد إلى شراء منتجات أساسية وأكثر أهمية في تلك الظروف الخاصة.

❖ انخفاض الإيرادات للشركات التي تنتمي لقطاع السياحة والفنادق (أو انقطاعها)، حيث أدت الجائحة إلى توقف حركة السفر والانتقال بين المدن سواء داخل الدولة أو بين الدول المختلفة وهو ما أثر بشكل كبير على عائدات هذا النوع من الشركات.

ويخلص الباحث وبعد التحليل السابق إلى نتيجة مفادها قبول الفرضية الفرعية الأولى مما يعني:

"وجود تأثير سلبي لكوفيد (19) على نتائج مؤشرات الأداء مقاسة باستخدام كل من (نسبة التداول) الفرضية الفرعية الثانية: تنص هذه الفرضية على: "وجود تأثير سلبي لكوفيد (19) على نتائج مؤشرات هيكل رأس المال مقاسة باستخدام كل من (نسبة المديونية) و(نسبة الديون إلى حقوق الملكية)"

ب. نتائج تحليل نسبة المديونية (الديون إلى الموجودات): من خلال مراجعة نتائج تحليل نسبة المديونية للشركات عينة الدراسة في الجدولين رقم (6) و(7) في البحث السابق ولتوضيح مدى تأثير الجائحة على نتائج هذه النسبة (من خلال المقارنة بين نتائج النسبة في العام 2019 والعام 2020) فإنه سيتم تقسيم الشركات على فئتين وكالاتي:

الفئة الأولى: الشركات المتأثرة (سلباً) بجائحة كورونا:

تظهر المقارنة بين نتائج النسبة في العام 2020 مع نتائج النسبة في العام 2019 أن هناك عدد من الشركات المتأثرة (سلباً) بالجائحة، وكانت الشركات المتأثرة سلباً بالجائحة والتي تنتمي للقطاع الصناعي هي كل من شركة (العراقية للسجاد والمفروشات، بغداد للمشروبات الغازية، الوطنية للصناعات المعدنية، وطريق الخازر لإنتاج وتجارة المواد الانشائية) وهو ما يمثل نسبة (40%) من إجمالي الشركات الصناعية عينة الدراسة.

بينما كانت الشركات المتأثرة (سلباً) بالجائحة والتي تنتمي لقطاع السياحة والفنادق كل من شركة (فندق بغداد، فنادق المنصور، وفندق بابل) وهو ما يمثل نسبة (75%) من إجمالي الشركات التي تنتمي لقطاع السياحة والفنادق عينة الدراسة.

الفئة الثانية: الشركات غير المتأثرة بجائحة كورونا:

تظهر المقارنة بين نتائج النسبة في العام 2020 مع نتائج النسبة في العام 2019 أن هناك عدد من الشركات التي لم تتأثر (سلباً) بالجائحة، إذ إن نتائجها ارتفعت أو بقيت مستقرة بين العامين، وكانت الشركات غير المتأثرة بالجائحة والتي تنتمي للقطاع الصناعي هي كل من شركة (الخطاطة الحديثة، المنصور للصناعات الدوائية، الوطنية للصناعات الكيماوية، العراقية للصناعات الهندسية، الكندي لإنتاج اللقاحات، وإنتاج الألبسة الجاهزة) وهو ما يمثل نسبة (60%) من إجمالي الشركات الصناعية عينة الدراسة.

بينما كانت شركة (الوطنية للاستثمارات السياحية والمشاريع العقارية) هي الشركة الوحيدة غير المتأثرة (سلباً) بالجائحة من إجمالي شركات السياحة والفنادق عينة الدراسة. ويخلص الباحث بعد التحليل السابق إلى نتيجة مفادها: نفي الفرضية الفرعية الثانية بالنسبة للشركات الصناعية عينة الدراسة مما يعني: "عدم وجود تأثير سلبي على نتائج مؤشرات هيكل رأس المال مقاسة باستخدام كل من (نسبة المديونية) و(نسبة الديون إلى حقوق الملكية)" وقبول الفرضية بالنسبة للشركات التي تنتمي لقطاع السياحة والفنادق عينة الدراسة مما يعني: "وجود تأثير سلبي على نتائج مؤشرات هيكل رأس المال مقاسة باستخدام كل من (نسبة المديونية) و(نسبة الديون إلى حقوق الملكية)" الفرضية الفرعية الثالثة: تنص هذه الفرضية على: "وجود تأثير سلبي لكوفيد (19) على نتائج مؤشرات الربحية مقاسة باستخدام كل من (معدل العائد على الموجودات) و(معدل العائد على حقوق الملكية)"

ج. نتائج تحليل معدل العائد على الموجودات:

من خلال مراجعة نتائج تحليل معدل العائد على الموجودات للشركات عينة الدراسة في الجدولين رقم (8) و(9) في المبحث السابق ولتوضيح مدى تأثير الجائحة على نتائج هذه النسبة (من خلال المقارنة بين نتائج النسبة في العام 2019 والعام 2020) فإنه سيتم تقسيم الشركات على فئتين وكالآتي: الفئة الأولى: الشركات المتأثرة (سلباً) بجائحة كورونا:

تظهر المقارنة بين نتائج النسبة في العام 2020 مع نتائج النسبة في العام 2019 أن هناك عدد من الشركات المتأثرة (سلباً) بالجائحة، وكانت الشركات المتأثرة سلباً بالجائحة والتي تنتمي للقطاع الصناعي هي كل من شركة (الخطاطة الحديثة، العراقية للسجاد والمفروشات، الوطنية للصناعات الكيماوية، العراقية للصناعات الهندسية، وطريق الخازر لإنتاج وتجارة المواد الانشائية) وهو ما يمثل نسبة (50 %) من إجمالي الشركات الصناعية عينة الدراسة.

بينما كانت الشركات المتأثرة (سلباً) بالجائحة والتي تنتمي لقطاع السياحة والفنادق كل من شركة (فندق بغداد، فنادق المنصور، وفندق بابل) وهو ما يمثل نسبة (75 %) من إجمالي الشركات التي تنتمي لقطاع السياحة والفنادق عينة الدراسة. الفئة الثانية: الشركات غير المتأثرة بجائحة كورونا:

تظهر المقارنة بين نتائج النسبة في العام 2020 مع نتائج النسبة في العام 2019 أن هناك عدد من الشركات التي لم تتأثر (سلباً) بالجائحة، حيث أن نتائجها ارتفعت أو بقيت مستقرة بين العامين، وكانت الشركات غير المتأثرة بالجائحة والتي تنتمي للقطاع الصناعي هي كل من شركة (المنصور للصناعات الدوائية، بغداد للمشروبات الغازية، الوطنية للصناعات المعدنية، إنتاج الألبسة الجاهزة، وطريق الخازر لإنتاج وتجارة المواد الانشائية) وهو ما يمثل نسبة (50 %) من إجمالي الشركات الصناعية عينة الدراسة.

بينما كانت شركة (الوطنية للاستثمارات السياحية والمشاريع العقارية) هي الشركة الوحيدة غير المتأثرة (سلباً) بالجائحة من إجمالي شركات السياحة والفنادق عينة الدراسة.

- ويرى الباحث بأن تأثر الشركات التي تنتمي للقطاع الصناعي والشركات التي تنتمي لقطاع السياحة والفنادق يرجع إلى أسباب عدة ومن أهمها ما يأتي:
- ❖ قلة أرباح الشركة نتيجة لانخفاض الإيرادات الناتجة عن المبيعات أو تقديم الخدمات والتي سوف تؤثر (سلباً) على قدرة الشركة على تخفيض التكاليف التشغيلية وغير التشغيلية وهو ما سيؤثر كمحصلة نهائية على قدرة الشركة على تحقيق الربحية.
 - ❖ انخفاض رأس المال أو حقوق الملكية بسبب الخسائر التي تتكبدها الشركة بسبب انخفاض إيرادات المبيعات أو إيرادات الخدمات.
 - ❖ تخفيض حقوق الملكية من قبل الإدارة أو المستثمرين بسبب المخاوف من تأثير الأزمة المرافقة للجائحة على انخفاض العوائد على أموالهم المستثمرة في الشركة.
- ويخلص الباحث بعد التحليل السابق إلى نتيجة مفادها:
- قبول الفرضية الفرعية الثالثة مما يعني:
- "وجود تأثير سلبي على نتائج مؤشرات الربحية مقاسة باستخدام كل من (معدل العائد على الموجودات) و(معدل العائد على حقوق الملكية)"

5. الاستنتاجات والمقترحات

1-5. الاستنتاجات:

1. مثلت كوفيد (19) أحد العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي للشركات، إذ أثرت هذه الجائحة على الاقتصاد العالمي والمحلي على حد سواء، وهو ما انعكس على الأداء المالي للكثير من الشركات التي وقفت عاجزة عن التحكم فيها وفي أثارها، وهو ما دفع بالتالي الكثير من إدارات الشركات لمحاولة التكيف معها ومحاولة إيجاد الحلول الممكنة لتجاوز الأزمة التي رافقتها بأقل الأضرار الممكنة.
2. شكلت كوفيد (19) تحدياً كبيراً للمحاسبين (المهنيين) لما خلفته هذه الجائحة من قضايا مستجدة تطال صميم العمل المحاسبي وكيفية التعامل معها في الواقع العملي من جانب، والمحاسبين (الأكاديميين) الذين توجهوا لمحاولة إيجاد الحلول القائمة على المنطق والتأصيل النظري للتعامل مع الآثار المباشرة وغير المباشرة لهذه الجائحة من جانب آخر.
3. في ردة فعل سريعة على ما رافق كوفيد (19) من مشاكل متعلقة بالعمل المحاسبي فلقد أنبرت أغلب المنظمات المحاسبية المهنية الدولية وشركات المحاسبة والمراجعة الدولية الكبرى لإيجاد الحلول العملية للآثار المباشرة وغير المباشرة لهذه الجائحة، إذ قامت هذه الأطراف بنشر الإرشادات والتوجيهات (المتتالية) المتعلقة بنواحي القياس والاعتراف والإفصاح عن عدد من عناصر القوائم والتقارير المالية الأكثر تأثراً بهذه الجائحة، في محاولة منها لتقليل الآثار السلبية لهذه الجائحة، وخصوصاً فيما يتعلق بتقليل حالات عدم التأكد في المعلومات المفصح عنها من قبل الشركات والناتجة كأحد أهم الآثار الأساسية للجائحة.
4. على الرغم من الظروف الاستثنائية خلال فترة كوفيد (19) ومن خلال إطلاع الباحث على القوائم والتقارير المالية المفصح عنها من قبل الشركات (عينة الدراسة)، فلقد تبين أن هذه الشركات لم تقم بإجراء أي تعديلات في الممارسات والمعالجات المتعلقة بتقييم وقياس بعض عناصر القوائم المالية المتوقع تأثرها بالجائحة،

5. على المستوى المحلي وخلال فترة كوفيد (19) لم يصدر أي تعليمات أو توجيهات أو إرشادات من قبل أي جهة محلية مختصة بشأن تعديل الممارسات والمعالجات الخاصة بالتقييم والقياس للعناصر أو البنود المهمة المكونة للقوائم والتقارير المالية، وكذلك الإفصاح عنها في تلك القوائم التقارير المالية.

6. تباين تأثير كوفيد (19) على نتائج المؤشرات المالية المستخدمة لتقييم الأداء المالي للشركات (عينة الدراسة)، وبالنسبة لكل مؤشر منها وكما يأتي:

أ. نسبة التداول: تأثرت نتائج هذه النسبة (سلباً) فيما يمثل نسبة (50 %) من الشركات التي تنتمي للقطاع الصناعي، بينما تأثرت نتائج هذه النسبة (سلباً) بما يمثل نسبة (75 %) من الشركات التي تنتمي لقطاع السياحة والفنادق.

ب. نسبة المديونية (الديون إلى الموجودات): تأثرت نتائج هذه النسبة (سلباً) فيما يمثل نسبة (40 %) من الشركات التي تنتمي للقطاع الصناعي، بينما تأثرت نتائج هذه النسبة (سلباً) بما يمثل نسبة (75 %) من الشركات التي تنتمي لقطاع السياحة والفنادق.

ج. معدل العائد على الموجودات: تأثرت نتائج هذه النسبة (سلباً) فيما يمثل نسبة (50 %) من الشركات التي تنتمي للقطاع الصناعي، بينما تأثرت نتائج هذه النسبة (سلباً) بما يمثل نسبة (75 %) من الشركات التي تنتمي لقطاع السياحة والفنادق.

2-5. المقترحات:

1. تتطلب الظروف الاستثنائية (كالظروف التي رافقت ظهور كوفيد (19) وانتشارها) تضاعف جهود كل من الجهات المهنية والأكاديمية في المحاسبة سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي لاستخدام كافة الوسائل المادية والفنية لمحاولة حل المشاكل التي يمكن أن تظهر في التطبيق العملي في ظل تلك الظروف الاستثنائية.

2. ضرورة تكثيف الدراسات المحاسبية (النظرية والتطبيقية) التي تقوم على أساس التركيز على تقديم واقتراح الحلول المناسبة للتعامل مع المشاكل المحاسبية التي يمكن أن تظهر في الأوقات أو الظروف الاستثنائية وما يترتب عنها من مستجدات ذات صلة بالممارسات والإجراءات المحاسبية.

3. ضرورة قيام الجهات المختصة وذات العلاقة بإعادة النظر في عدد من المعالجات المحاسبية الواردة في النظام المحاسبي الموحد لشركات القطاع الخاص، وبما يتلائم مع متطلبات الظروف الخاصة والاستثنائية كتلك الظروف التي رافقت ظهور كوفيد (19) وانتشارها.

4. التأكيد على ضرورة تفسير نتائج المؤشرات المالية بشكل شمولي وفي ظل فهم عميق لواقع وطبيعة عمل الشركة محل التقييم، لا سيما أن نتائج هذه المؤشرات لا يمكن أن تتصف بالدقة والشمولية إلا بعد أن يتم تحليلها في سياق الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية التي تعمل فيها الشركة.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

أ. الوثائق الرسمية:

1. جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات في دولة الإمارات العربية المتحدة، 2020، "الآثار المالية والمحاسبية لكوفيد - 19، دليل استرشادي.

2. قوائم مالية للشركات عينة الدراسة "التقرير السنوي"، لسنة (2018، 2019، 2020، 2021، 2022).

3. القاعدة المحاسبية العراقية رقم (7) (1996)، الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق.

4. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2020، "آثار انتشار فيروس كورونا (كوفيد - 19) على إعداد القوائم المالية ومراجعتها"، نشرة إرشادية مختصرة لأهم المعايير الدولية التي يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية ومراجعتها في ظل ظروف فيروس كوفيد - 19، www.socpa.org.sa

ب. الرسائل والاطاريح الجامعية:

1. الجبوري، رياض حمزة كاظم، (2019)، "هيكل التمويل وأثره في الأداء المالي مقاساً بمؤشر القيمة السوقية المضافة (MVA) - دراسة تحليلية مقارنة بين الشركات السياحية والمصرفية والصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004 - 2018)"، رسالة ماجستير، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

2. الحسناوي، دعاء كريم كاظم، (2018)، "المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية ودوره في تقويم الأداء المالي - دراسة مقارنة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمتي الدخل والمركز المالي بالتطبيق على عينة من الشركات الصناعية العراقية"، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

3. غالم، كمال، (2022)، "الاتجاهات الحديثة لقياس وتقييم الأداء المالي ودورها في ترشيد القرارات المالية للمؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة مجمع صيدال"، أطروحة دكتوراه، قسم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة.

4. قيدوم، نسرين، وحلاوة، رتيبة، (2021)، "أثر الهيكل التمويلي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة مطاحن بني هارون الوحدة الانتاجية فرجوة"، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

5. المصاروة، أيمن حامد خليل، (2018)، "مدى ملائمة القيمة الاقتصادية المضافة والمؤشرات المالية التقليدية في قياس عوائد الأسهم السوقية للشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان: دراسة تطبيقية"، أطروحة دكتوراه، كلية الأعمال، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، جامعة عمان العربية، الأردن.

ج. الدوريات:

1. أحمد، قنيع، وبوحفص، بن أودينة، (2020)، "تأثير جائحة كورونا المستجد على الأداء المالي للشركات - دراسة حالة شركة المراعي"، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد (13).

2. أرديني، طه أحمد حسن، 2020، "التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة في ظل جائحة فيروس كورونا (COVID-19)"، مجلة تنمية الرافين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 39، العدد 128.

3. اوبان، عبد الله ومنلا، عاتكة محمد، (2023)، "أثر هيكل رأس المال على بعض مؤشرات الأداء المالي ROA-ROE"، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (45)، العدد (1).

4. الجبالي، عصام الدين محمد علي، (2019)، "دور القيمة الاقتصادية المضافة ونسب التدفق النقدي في التنبؤ بالصحة المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، 1 - 19.

5. حاتم، آياد، وصبيحة، زينب، (2023)، "أثر جودة الأصول في الأداء المالي (دراسة مسحية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)"، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (45)، العدد (5).
6. خنفري، خيضر، وبورنيسة، مريم، (2017)، "دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد (27).
7. داؤود، بلال محمد، وأمين، نور ساطع، (2020)، "تقييم مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية - دراسة تحليلية (شركة الحمراء للتأمين نموذجاً)"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد (61)، العدد (94).
8. زرقون، محمد، وحجاج، نفسية، وحجاج، صليحة، (2018)، "دراسة قدرة مؤشرات الأداء المالي التقليدية والحديثة في تفسير عوائد الأسهم - دراسة حالة الشركات المدرجة في بورصة قطر للفترة (2010 - 2015)"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد (2)، العدد (3).
9. شوقي، حابي محمد، ونعيمة، برودي، (2023)، "أثر مؤشرات الأداء المالي على قيمة المؤسسة: دراسة قياسية باستخدام بيانات البائل خلال الفترة 2009 - 2022"، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد (6)، العدد (1).
10. الطائي، علي حسون، ومحمد، ذوالفقار عبد المجيد، (2022)، "تقييم الأداء المالي للشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية / سامراء - العراق باستخدام نسب الربحية للفترة من (2019 - 2014)"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (14)، العدد (2).
11. عاصي، احمد عيسي، (2022)، "دور لجان التدقيق في الأداء المالي للشركات - دراسة تجريبية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (44)، العدد (2).
12. عبد العزيز، غريب محمد محمد، 2021، "معوقات الإفصاح المحاسبي عن فرض الاستمرارية في ظل حدث جائحة فيروس كورونا (COVID - 19)"، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 22، العدد الثاني، <https://jsst.journals.ekb.eg>
13. الفتلي، قيصر علي عبيد، ودحام، علي حازم، (2022)، "تقييم الاداء المالي للوحدات الاقتصادية باستخدام نسب المؤشرات المالية دراسة حالة في الشركة العامة لموانئ العراق للمدة (2018 - 2020)"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (17)، العدد (65).
14. محمد، حسين علي، (2019)، "استخدام التحليل المالي لتقييم أداء الشركة العامة للمنتوجات الغذائية في أبو غريب للفترة من 2011 - 2014"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (11)، العدد (24).
15. محمود، صدام محمد وحسين، علي إبراهيم، (2020)، "تداعيات الأزمات والنوازل المجتمعية على الممارسات المحاسبية - فيروس كورونا (COVID-19) أنموذجاً - دراسة نظرية تحليلية"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد 16، العدد 49، الجزء الأول.

د. الندوات والمؤتمرات العلمية:

1. عبد الله، علي مال الله، ومحمد، عبد الواحد غازي، 2020، "موقف المنظمات المهنية المحاسبية من تأثيرات جائحة كورونا (COVID-19)"، ورقة عمل مقدمة إلى الورشة الإلكترونية (الآثار

المحتملة لجائحة كورونا على الموازنة العامة للدولة ومهنة المحاسبين والمدققين)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

ه. الكتب:

1. الخطيب، محمد محمود، (2010)، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

و. الانترنت:

1. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2020، "تأثير كوفيد 19 على القوائم المالية والإفصاحات"،

<https://www.ascasociety.org>

2. موقع سوق العراق، هيئة الأوراق المالية، "دليل الشركات" <https://www.isc.gov.iq>

ثانياً. المصادر الاجنبية:

A. Official publication:

1. AICD, The Australian Institute of Company Directors, Chartered Accountants Australia and New Zealand (CA ANZ), and CPA Australia, (2020), "Impact of COVID – 19 on Annual Report Disclosures: a guide for directors, preparers, and auditors, Australia.
2. ICAEW, (2020), "How to Report on Material Uncertainty Related to Going Concern – A Guide for Auditors", <https://www.icaew.com>.
3. ICAEW, (2020), "Coronavirus (COVID – 19) Considering Going Concern – A Guide for Auditors", <https://www.icaew.com>.
4. KPMG, (2021), "Accounting Implications of COVID-19: FAQ – IFRS – Swiss GAAP FER – Swiss Code of Obligations, 4th Edition, September 2021, www.kpmg.ch .

B. Periodicals:

1. Almagtome, A., & Abbas, Z., (2020), "Value Relevance of Financial Performance Measures: An Empirical Study", International Journal of Psychological Rehabilitation, (24), (7).
2. Almajali, A. Y., Alamro, S. A., & Al-Soub, Y. Z., (2012), "Factors Affecting the Financial Performance of Jordanian Insurance Companies Listed at Amman Stock Exchange", Journal of Management Research, (4), (2).
3. Blake M., and Conticelli S., (2020), "The Impact of COVID-19 on Loan Agreements: Achieving the Best Outcome", (on line), Farrer.co.uk, available at: <https://www.farrer.co.uk/news-and-insights/the-impact-of-covid-19-on-loan-agreements-achieving-the-best-outcome>.
4. Deloitte, (2020), "IFRS in Focus: Accounting Considerations Related to the Coronavirus 2019 – Disease", London: Deloitte Touch Tohmatsu Limited, ("DTTL"), www.Deloitte.com.
5. Deloitte, (2020), "Financial Reporting Considerations for Virus Impacts" The Wall Street Journal – Risk and Compliance Journal.
6. Deloitte, (2020), "Financial Reporting Considerations Related to COVID-19 and an Economic Downturn", Financial Reporting Alert.
7. Deloitte, (2020), "FASB Decides to Defer Certain Effective Dates and Provides Guidance on COVID-19", Volume 27, Issue 7.

8. Devi S., Warasniasih N. M. S., Masdiantini P. R., & Musmini L. S., (2020), “The Impact of COVID – 19 Pandemic on the Financial Performance of Firms on the Indonesia Stock Exchange”, *Journal of Economics, Business, and Accountancy Ventura*, Vol. 23, No. 2.
9. EY, (2020), “Applying IFRS Accounting Considerations of the Corona
10. GTIL, Grant Thornton International Ltd., (2020), “COVID-19: Financial Reporting and Disclosures”, <https://www.granthornton.global/en/insights/supporting-you-to-navigate-the-impact-of-covid-19/COVID-19-financial-Reporting-and-Diclosure>.
11. KPMG, (2020), “Financial Reporting Hot Topics: Coronavirus Thoughts on Financial Instruments Accounting”, Issue 2, www.home.kpmg.com.
12. PwC, (2020), “In Depth – A Look at Current Financial Reporting Issues – Accounting Implications of the Effects of Coronavirus”, www.pwc.com
13. PwC, (2020), “Accounting Implications of the Impact of COVID-19”, An Overview of IFRS Requirements.
14. PwC, (2020), “COVID-19: Responding to Impact on Accounting and Reporting”, Quick Read for Directors, Audit, Committees and Management in Singapore.
15. PwC, (Price Water House Coopers), (2020), “A Look at Current Financial Reporting Issues: Accounting Implications of Coronavirus”, 12th Feb., 2020, www.pwc/structure-for-further-details.
16. PwC, (2020), “COVID-19: Top 5 Accounting Issues for Consumer Markets”, In the Spotlight A Consumer Markets Industry Focus on COVID-19 Accounting Considerations.
17. Richter Frank, (2020), “Accounting Implications of the Corona Virus”, www.home.kpmg.com
18. SNG Grant Thornton, (2020), “Reporting the Impact of COVID-19”, <https://www.granthornton.co.za/Newsroom/supporting-yoy-to-navigate-the-impact-of-covid-19/reporting-the-impact-of-covid-19>